

مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف  
الإسلامية العاملة في الأردن

" دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية "

**The Extent of Using Financial Ratios in Financing  
Decision in Jordanian Islamic Banks**

**(A Study Applied in the Jordanian Islamic Banks)**

إعداد

أحمد ياسين حمد الجعافرة

الرقم الجامعي: 400920092

بإشراف الدكتور

أسامه عمر عبد الجبار

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

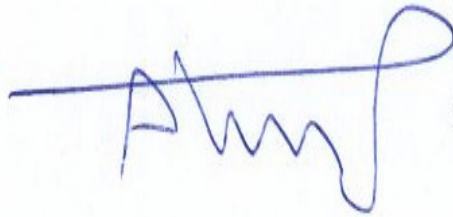
آذار / 2012

## تفويض

أنا (أحمد ياسين حمد الجعافرة)، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أحمد ياسين حمد الجعافرة

التاريخ: 2012/ 05 / 05

التوقيع: 

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في

المصارف الاسلامية العاملة في الأردن) ، وأجيزت بتاريخ 05 / 05 / 2012م .

التوقيع	جهة العمل		أعضاء لجنة المناقشة
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفاً ورئيساً	د. أسامه عمر عبد الجبار
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً داخلياً	د. عبد الرحيم محمد القدومي
	الجامعة الهاشمية	عضواً خارجياً	د. وليد زكريا صيام

## الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أُمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا، وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا، وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا.

إلى والدي الغالي الساكن في أعماقي إلى منبع الخير الدافق والحنان الوافر.

إلى زوجتي التي تذكرني دائما بأن الدنيا كفاح مرير سيفها النفس الغنية بمخافة الله.

إلى أخوتي الذين تعلمت منهم أن أجعل النجاح هو طموحي في الحياة حتى أصل إلى شاطئ التوفيق.

إليهم جميعا، أهدي ثمرة عملي وصادق محبتي

الباحث

أحمد ياسين حمد الجعافرة

## شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين  
وبعد،،،،

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نتقدم بالشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "... ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " رواه أبو داود.

أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور أسامه عمر عبد الجبار على ما أحاطني به من رعاية علمية خالصة، وعلى ما قدمه لي من تشجيع من خلال إرشاداته اللامحدودة. كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لما أبدوه من ملاحظات إيجابية وآراء قيمة وتوجيهات صادقة من شأنها إثراء وإكمال للجهد المتواضع في هذه الدراسة وإظهارها بالمظهر الحسن.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الشرق الأوسط لما قدموه لي من معرفة وعلم.

وختاماً أشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والأمانى الطيبة وجزى الله الجميع خيراً الجزاء والله الموفق.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	ملخص الرسالة باللغة العربية
م	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
	<b>الفصل الأول/الإطار العام للدراسة</b>
2	1-1 مقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	3-1 أهداف الدراسة
5	4-1 أهمية الدراسة
6	5-1 فرضيات الدراسة
7	6-1 نموذج الدراسة
8	7-1 حدود الدراسة
9	8-1 محددات الدراسة
9	9-1 التعريفات الإجرائية
	<b>الفصل الثاني/الإطار النظري والدراسات السابقة</b>

الصفحة	الموضوع
12	أولاً: الإطار النظري للدراسة
12	1-2 تمهيد
13	2-2 المصارف الإسلامية
32	3-2 التحليل المالي
35	4-2 أدوات التحليل المالي ودورها في تقويم طلبات الائتمان
38	5-2 إطار التحليل المالي للقوائم المالية
43	6-2 السياسة الائتمانية
46	ثانياً: الدراسات السابقة
46	الدراسات باللغة العربية
57	الدراسات باللغة الأجنبية
62	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثالث / الطريقة والإجراءات</b>
65	1-3 تمهيد
65	2-3 منهج الدراسة
65	3-3 مجتمع الدراسة وعينتها
67	4-3 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات
68	5-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة
69	6-3 صدق أداة الدراسة وثباتها
	<b>الفصل الرابع / التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات</b>
71	(1-4): تمهيد
71	(2-4): خصائص عينة الدراسة
82	(3-4): نتائج الإحصاء الوصفي لفرضيات الدراسة
86	(4-4): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الخامس/النتائج والتوصيات
89	1-5 تمهيد
89	2-5 النتائج
90	3-5 التوصيات
92	المصادر والمراجع
102	الملاحق

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	عدد الأفراد العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من المستويات الإدارية و التنفيذية .	1
65	أسماء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة	2
67	مقياس ليكرت الخماسي	3
68	ثبات متغيرات الدراسة حسب معادلة كرونباخ ألفا	4
68	الأهمية النسبية لفقرات الاستبيان	5
70	خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس	6
71	خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر	7
71	خصائص عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	8
72	خصائص عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	9
73	خصائص عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية	10
74	المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة	11



	الدراسة لفقرات الاستنباه (السياسة الائتمانية)	
77	المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستنباه (تحليل النسب المالية)	12
80	المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستنباه (القرارات الائتمانية)	13
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية بطريقة علمية.	14
82	نتائج تحليل الانحدار لتأثير النسب المالية على اتخاذ القرارات التمويلية.	15
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على القرارات التمويلية الناجحة ونسبتها المئوية من إجمالي القرارات	16
84	نتائج تحليل الانحدار لتأثير السياسات التمويلية على عملية اتخاذ القرارات التمويلية.	17
84	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على تحمل المصارف الاسلامية الكلفة العالية نتيجة للقرارات الفاشلة	18
85	ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة	19

### قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل-رقم الشكل
7	أنموذج الدراسة	1-1

## ملخص الدراسة

# مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن "دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية"

إعداد الباحث

أحمد ياسين حمد الجعافرة

إشراف الدكتور

أسامه عمر عبد الجبار

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية وتحليل العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية. ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والمتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي.

واعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المصارف الإسلامية الأردنية والبالغ عددها ثلاثة مصارف لخدمة هدف الدراسة والإجابة عن أسئلتها حيث شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات

التمويلية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة، وأن النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لديها، كما توصلت الدراسة إلى وجود عدد من القرارات التمويلية تم اتخاذها وحقق نجاحاً بنسبة متدنية مقارنة مع إجمالي القرارات التي تم اتخاذها، ويوجد لدى المصارف الإسلامية سياسات تمويلية تطبقها في حالة اتخاذ قرارات تمويلية في جميع حالات السوق (ركود، تضخم، كساد).

وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة إجراء بعض التعديلات على سياسات منح التسهيلات والإجراءات المتبعة من خلال تحديثها وتطويرها، وضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة باتخاذ القرار الائتماني. وعلى المصارف الإسلامية إيجاد سياسات تمويلية واضحة تساعد في اتخاذ القرار والتقليل من القرارات الفاشلة غير المجدية، وزيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية من قبل موظفي منح التمويل، وضرورة التركيز على عمل ورش وعقد دورات للموظفين المعنيين بمنح التمويلات بالمصارف الإسلامية الأردنية.

## **Abstract**

# **The Extent of Using Financial Ratios in Financing Decision in Jordanian Islamic Banks (A Study Applied in the Jordanian Islamic Banks)**

Prepared by

Ahmed Yassin Al-jaafreh

supervised by

Dr. Osama Omar Abdul-Jabbar

This study aims to identify the extent of using the financial ratios in the decision-making financing in Islamic banks operating in Jordan, as well as identify the indicators that are most important for Islamic banks when making financing decisions. Furthermore, the study sought to identify the most important problems and constraints on the use of financial ratios in making financing decisions and to analyze the factors affecting the use of financial ratios. The field study was conducted on Islamic banks operating in Jordan; Jordan Islamic Bank, Islamic International Arab Bank, and Jordan Dubai Islamic Bank.

The collected data were analyzed by using statistical analysis software (SPSS).

The most important result of this study was that Islamic banks have been adopted many successful financial even though the procedures need to be developed and updated as of date. Also, the financial ratios used by Islamic banks affect decision-making financing. However, some of the financing

decisions have been taken were not successful. Interestingly, there are many financial decisions used to be applied in all cases of the market (recession, inflation, Stagnation).

Therefore, the study found a set of recommendations; the most important is the need for some amendments to the policies of granting funding and procedures through modernization and development, and the need to focus on the financial ratios of direct relevance to decision-making credit. Moreover, Islamic banks need to find funding policies to help in decision-making and reduce the failed decisions which are not viable. Also, they need to focus on the work of the workshops and sessions for personnel involved in grant funds of Islamic banks in Jordan.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 محددات الدراسة

9-1 التعريفات الإجرائية

مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية

العاملة في الأردن

"دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية"

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

يشهد عصرنا الحاضر تطورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية سمح للشركات في التحول من الملكية الفردية صغيرة الحجم إلى متعددة الجنسيات, ورافق ذلك تزايد أهمية المعلومات المحاسبية والتحليل المالي, وتعزيز دوره وآفاق استخدامه في تجنب الشركات لمخاطر الإفلاس والخسارة, والتعرف على المركز المالي.

تمثل المصارف قطاعاً مهماً في الاقتصاد الوطني, وتلعب دوراً رئيسياً في دعمه وتطويره, ومكاناً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها, كما أن ضرورة تقويم أداء المصارف يعد أساساً لتحديد مهارتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل وإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها, وتقويم الأداء بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة لحقيقة المركز المالي للمصارف, ويبين قدرتها على سداد التزاماتها

المرتتبة عليها ويحدد ربحيتها وسيولتها المالية. (زيود, وآخرون, 2005, ص151)

فإذا كانت الودائع هي التي تمثل المصدر الرئيسي لأموال المصارف, فإن التمويلات تعد الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال, وإن عملية التمويل في المصارف الإسلامية هي الخدمة الأساسية التي تقدمها للعملاء, وهي في الوقت نفسه تعد المصدر الأول لربحيتها وسيولتها. ونظرا إلى ضخامة الأموال التي تستثمرها المصارف الإسلامية في التمويلات, فإن ذلك يوجب عليها اختيار الوسائل الملائمة لتوفير ظروف التأكد, والتقليل من مخاطر القرارات التمويلية التي تتخذها هذه المصارف إلى أدنى حد.

لذلك فإن هذه الدراسة ستلقي الضوء على بيان مدى استخدام النسب المالية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وبيان قدرة العميل على السداد.

## 1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تستخدم ودائع البنوك التي تمثل مصادر الأموال الرئيسية في تمويل مشاريع الاستثمار للأفراد والشركات والأساس لاستمرار عمل البنوك والمحافظة على ربحيتها وسيولتها. فعند استخدامها في عمليات التمويل تحرص البنوك في إتباع قواعد وأساليب تسمح لها في التأكد من قدرة المدين على سداد الدين في تاريخ استحقاقه مستعينة بخبرات العاملين لديها في تحليل المركز المالي للعميل, والجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيتم الاتفاق عليه والتاريخ الائتماني للعميل وسمعته التي تضمن حق المصرف الإسلامي في استرداد أمواله في تواريخ استحقاقها. تمثل مشكلة هذه الدراسة في عدم التعرف على قدرة العميل على السداد من خلال استخدام النسب المالية التقليدية والمتعارف عليها عند القيام في التحليل الائتماني للمركز المالي لطالبي التسهيلات.

ويطرح الباحث التساؤلات التالية, وسوف يحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة:-



1. كيف تتخذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية وما إجراءاتها قبل اتخاذ قرار التمويل؟
2. ما النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لدعم عملية اتخاذ القرارات التمويلية؟
3. ما عدد القرارات التمويلية التي حققت نجاحا 100% (أي إن العميل قام بالسداد في تاريخ أو تواريخ الاستحقاق وما نسبتها إلى إجمالي القرارات؟
4. ما السياسات التمويلية التي تتخذها المصارف الإسلامية في حالات السوق المختلفة وما تأثيرها على نتائج قرارات التمويل؟
5. ما حجم الديون المعدومة المتراكمة لدى المصارف الإسلامية خلال السنوات 2008-2010 التي نشأت نتيجة عدم القدرة المطلقة للعميل على السداد والتي تعكس كلفة فشل قرارات التمويل في المصارف الإسلامية؟

### 3-1 أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ومنها ما يلي :
1. تقييم أهمية النسب المالية في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل.
  2. كشف الانحرافات المالية في وقت مبكر بناءً على أدوات التحليل المالي مما يسهم في تحسين كفاءة الإدارة المصرفية.

3. التعرف على أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات

التمويلية في المصارف الإسلامية.

4. تحليل العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في المصارف الإسلامية.

## 1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة, إذ أصبح استخدام التحليل المالي والنسب المالية من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات منح التمويلات في المصارف الإسلامية, ولأن الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية هي الأكثر نشاطا في أعمالها لاحظ الباحث أهمية المعلومات التي يقدمها المحلل المالي عن طالب التمويل كونه يستخدم النسب المالية عند تحليل القوائم المالية الصادرة عن طالب التمويل, وتتمثل أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1. توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقويم الأداء المصرفي .
2. الفائدة التي يمكن أن تجنيها المصارف الإسلامية العاملة في الأردن نتيجة لاستفادتها من نسب التحليل المالي فيما يتعلق بأبرز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة لديها.
3. المساعدة في توفير المعلومات المناسبة لمستخدمي البيانات المالية وذلك باستخدام أسلوب النسب المالية.

4. إلقاء الضوء على أهم النسب المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات التمويلية في

المصارف الإسلامية.

## 1-5 فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وعناصرها تم صياغة الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى H01 :** لا تتخذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية بطريقة علمية وتحتاج إلى تحديث وتطوير.

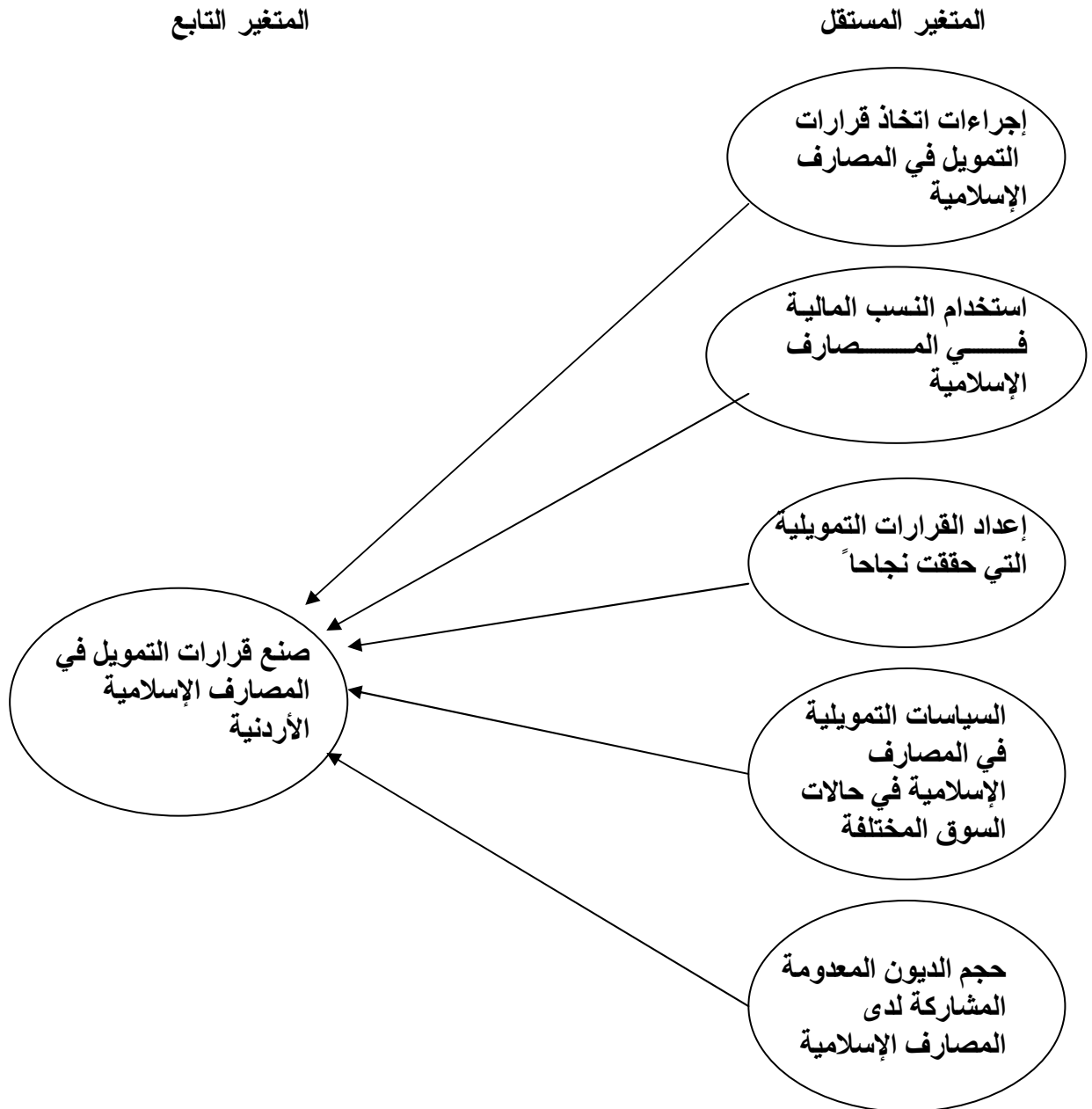
**الفرضية الثانية H02 :** لا تؤثر النسب المالية التي استخدمتها المصارف الإسلامية خلال الفترة 2008-2010 على كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية.

**الفرضية الثالثة H03 :** إن عدد القرارات التمويلية التي حققت نجاحا 100% قليلة , ونسبتها المئوية إلى إجمالي قرارات التمويل خلال السنوات 2008-2010 متدنية.

**الفرضية الرابعة H04:** تؤثر السياسات التمويلية التي تطبقها المصارف الإسلامية سلبا على عملية اتخاذ القرارات التمويلية في كل أو جزء من حالات السوق (ازدهار, عادي, كساد).

**الفرضية الخامسة H05 :** تتحمل المصارف الإسلامية كلفة عالية جدا نتيجة لقرارات التمويل الفاشلة التي تنعكس في حجم الديون المعدومة المرتفع, وغيرها من الكلف غير المباشرة الأخرى.

## 6-1 نموذج الدراسة : يوضح الشكل (1-1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع



- نموذج الدراسة من إعداد الباحث

## 1-7 حدود الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في مدى استخدام نسب التحليل المالي في صنع القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ولم أتناول التأثير على متغيرات أخرى، كما لم يتم استخدام جميع النسب ذات العلاقة حيث تم اختيار بعض النسب لأغراض الدراسة.

واقترنت الدراسة على فترة آخر ثلاثة سنوات للمصارف عينة الدراسة

وتشمل حدود الدراسة على ما يلي:

### الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على ثلاثة مصارف إسلامية أردنية عاملة، تم اختيارها حصراً لهذه الدراسة، وتمثلت في صنع القرارات التمويلية في هذه المصارف.

### الحدود الزمانية:

الفترة الزمنية التي سوف تستغرقها دراسة الباحث لإعداد الرسالة ومناقشتها وهي الفصل الأول لعام 2012 .

### الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على الأفراد العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية بالمستويات التنفيذية والإدارية، كونهم المعنيين في عملية اتخاذ القرارات التمويلية قيد الدراسة.

## 8-1 محددات الدراسة:

- طبيعة المؤسسة التي يتم اختيارها كعينة الدراسة والمتمثلة بالمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وعدم جدية المصارف في إعطاء المعلومات اللازمة للبحث.
- قلة الدراسات السابقة التي تختص بهذا الموضوع حسب علم الباحث في المملكة الأردنية الهاشمية.
- عدم تعاون بعض المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة والإجابة على بعض التساؤلات الموجهة إليهم خشية تعرضهم للمسؤولية.

## 9-1 التعريفات الإجرائية:

1. التسهيلات الائتمانية: هي قيم التمويل التي يقدمها البنك إلى الأفراد أو الشركات سواء كان على شكل نقدي أو غير نقدي بهدف توظيفها في عمليات استثمارية من خلال القنوات التمويلية والاستثمارية المختلفة. (عقل، 2007ص83)
2. الضمانة: هو الضمان الذي يمكن استخدامه تعويضاً عن الضعف في المعايير الأخرى لمنح الائتمان. متمثلة في الأصول التي تقوم المؤسسة برهنها للبنك ضماناً للتسهيلات المطلوبة. وتكون إما ضماناً نقدية أو عينية مثل الآلات والمباني. (يسن، 1995)
3. القرار الائتماني: هو الرد الصادر من المصرف الذي يتم من خلاله منح تسهيلات إلى تلك المنشآت، ضمن شروط وقواعد معينة. بحيث تتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية سواء أكانت هذه التسهيلات مؤقتة أم من خلال سقوف دائمة؟

4. التمويل: هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وغيرها و تطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها.
5. وسائل الاستثمار: هي الأدوات المنظمة لتوظيف المال والجهد في نشاط اقتصادي مشروع, بهدف الحصول على نفع يعود على المصارف. (عبادة, 2008, ص 30)
6. عملية صنع القرار: عملية واسعة تتضمن أكثر من مرحله, وتتمثل في البحث في البيئة المحيطة التي تستدعي اتخاذ القرار لأن أعضاء التنظيم يستمدون قيم المعايير والاختيار من التنظيم, والبحث عن الظروف التي تستدعي اتخاذ القرار وتحديد الإجراءات البديلة أو البدائل الممكنة, ثم اختيار أحد هذه البدائل. (المغربي. 1988, ص208)

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

2- 1 تمهيد

2- 2 المصارف الإسلامية

2- 3 التحليل المالي

2- 4 إطار التحليل المالي للقوائم المالية

2- 5 أدوات التحليل المالي ودورها في تقويم طلبات الائتمان

2- 6 السياسة الائتمانية

ثانياً: الدراسات السابقة

- الدراسات باللغة العربية

- الدراسات باللغة الأجنبية

- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1-2 تمهيد:

أقام المسلمون منذ صدر الإسلام نظاماً مالياً غير ربوي لتعبئة الموارد بهدف تمويل الأنشطة الإنتاجية والحاجات الاستهلاكية، وقد اعتمد هذا النظام الإسلامي المالي على النشاط التجاري في المشاركة في الربح والخسارة، واشتمل هذا النظام على إنشاء مصارف سمحت بوجود عمليات القروض الحسنة لتمويل معاملات المستهلكين وأنشطة التجارة المتنوعة. ونظراً للتغيرات والتطورات المالية والأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية ظهرت خلالها المصارف الإسلامية في كونها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية والتمويل والاستثمار والمشاركة بالربح والخسارة ضمن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية تعمل في توظيف ومشاركة حقيقية للأموال وإضافة طاقة إنتاجية فعلية ودور مهم وإيجابي في التمويل والاستثمار والتنمية للنشاط الاقتصادي في المجتمع. ( هندي, 2000, ص 79-81)

المصرف الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم، وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية إنما يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح وفي الخسارة عكس البنوك التقليدية تماماً. فهو لا يتعامل بالفائدة إطلاقاً، وملتزمة في جميع معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة

الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً (الزحيلي، 1966، ص17).

## 2-2 المصارف الإسلامية:

كانت البنوك التجارية في القرن التاسع عشر متوفرة في الدول الإسلامية، وكثيراً من المسلمين كانوا يأخذون الحيطة والحذر في تعاملاتهم مع هذه البنوك لكي يتجنبوا الفوائد التي هي محرمة في الدين الإسلامي، وفي القرن العشرين ظهرت البنوك الإسلامية في مصر سنة 1963 وتم تأسيس بنك التوفير الإسلامي دون دفع الفائدة. (Robbins, 2010)

وفي سنة 1975 تأسس بنك دبي الإسلامي وهو أول بنك إسلامي في منطقة الخليج، وتأسس بنك إسلامي في السودان سنة 1977 وأيضاً تأسس البنك الإسلامي في الأردن سنة 1978 والبنك الإسلامي في البحرين سنة 1979 وبيت التمويل الكويتي في سنة 1979، واليوم يوجد 300 مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من 75 دولة حول العالم.

أما مجموع الأصول لهذه البنوك الإسلامية حول العالم هو 250 بليون دولار، كما أن البنوك الإسلامية متفائلة في زيادة النمو بأكثر من 15 % سنوياً. (Chong & liu, 2009)

فقد تأخرت هذه البنوك في نشأتها بسبب الاستعمار والغزو الفكري والاقتصادي والعسكري والتربوي لدار المسلمين أدى كل هذا إلى الجمود والتأخر في المعاملات أمام التطور والتقدم في التجارة والنشاط الاقتصادي، فبدأت تظهر على الساحة ردات فعل متعاقبة بانعقاد مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في مصر منها المؤتمر الثاني الذي عقد

عام 1965م وهو مرحلة فاصلة ما قبل 1965م وما بعدها لما قدمه من مساهمة كبيرة في تحديد موقف الشريعة الإسلامية من الأعمال المصرفية.

وهو البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، ثم تبعه في نفس العام وعلى نفس المنهج بنك فيصل المصري وبنك فيصل السوداني وبيت التمويل الكويتي ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978 وهكذا انتشرت البنوك والمصارف الإسلامية حتى أصبح عددها يزيد على 170 مصرفاً منتشرة في معظم القارات ويصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى ما يقارب مئة مليار دولار تقريباً مع نهاية العام الحالي (لاشين، 1999، ص 47).

و سوف نستعرض بعضاً من هذه البنوك الإسلامية:

### 1- بنك دبي الإسلامي

بنك دبي الإسلامي هو بنك تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة وفي منطقة الخليج، وفي الوقت الحالي يوجد 62 فرعاً لبنك دبي الإسلامي ومنها 35 فرعاً في باكستان لبنك دبي الإسلامي، ويوجد أيضاً مندوب لبنك دبي الإسلامي في تركيا وحديثاً لقد افتتح البنك في الأردن بنك الأردن دبي الإسلامي.

كما أن بنك دبي الإسلامي يقدم تسهيلات إسلامية من خلال ستة قطاعات وهي تتمثل في قطاع البنوك الخاص، قطاع البنوك التجزئة، قطاع بنوك الأعمال، قطاع بنوك الاستثمار، قطاع بنوك الشركات المساهمة وقطاع بنوك العقارات، قطاع بنوك التجزئة يقدم استثمارات الحسابات الجارية والتوفير والتمويل الشخصي. وقطاع بنوك الشركات المساهمة يشمل مضاربة، مشاركة

ومرابحة، قطاع بنوك الاستثمار يركز على إدارة الأصول، أسهم الخزينة والاستثمارات، وأيضاً بنك دبي الإسلامي يقدم تسهيلات في تمويل العقارات.

أصبح بنك دبي الإسلامي الأفضل في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وهو يرسى المعايير في هذا المجال مع زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة والعالم. أسس البنك الحاج سعيد لوتاه. ومنذ تأسيسه في العام 1975 كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات، أصبح بنك دبي الإسلامي رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وهو يرسى المعايير في هذا المجال مع زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة والعالم.

واليوم، تلقى الخدمات المصرفية الإسلامية إقبالاً متزايداً من قبل المتعاملين، وتتمتع بمستوى عالٍ من التقدير إذ يعد بديلاً إسلامياً متميزاً عن الخدمات المصرفية التجارية التقليدية، وهي تجذب المزيد من المتعاملين غير المسلمين، يحفزهم على ذلك تميّز النظام المصرفي الإسلامي الملتزم بالشفافية والقيم الأخلاقية العالية.

### 3- البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978م، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/2م.

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، وقد أصبح رأسماله بحمد الله (100) مليون دينار أردني ( أي حوالي 141 مليون دولار أمريكي ).

كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م.

ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (62) فرعاً و (13) مكتباً ( والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى مكتب البوندد.

كما يقدم خدمات الصراف الآلي التي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (106) أجهزة.

ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (1829) موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (804.5) ألف حساب، واستطاع البنك أن ينمو نمواً متصلاً وسريعاً، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجاً متميزاً في الاقتصاد الإسلامي، وتنبني رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال .

#### 4- البنك العربي الإسلامي الدولي ش م ع

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال من عام 1418 هجري، الموافق التاسع من شباط

1998 ميلادي، تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية.

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/3/30.

### النظام الأساسي الداخلي:

نظام شركة البنك العربي الإسلامي الدولي المساهمة العامة المحدودة الذي يقدمه المؤسسون لتسجيل الشركة بموجبه حسب أحكام قانون الشركات.

### تطور المصارف الإسلامية:

استندت الحضارة العربية الإسلامية على قاعدة فكرية قوية متماسكة تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الصحابة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق التجارة الدولية ونموها بين أقطار العالم الإسلامي من ناحية ومع العالم الخارجي من ناحية أخرى.

إن ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في العالم الإسلامي كان نتيجة طبيعة لابتكار أنظمة مصرفية ومالية استهدفت تسهيل عمليات التبادل التجاري وتيسير تداول النقود ونقلها من مركز تجارى إلى آخر، ومن الأمثلة على تطور تلك الأنظمة ما يلي:

أولاً: قيام الصيارفة المسلمين بالأعمال التقليدية التي كانت للصيارفة في الحضارات السابقة، كوزن النقود وتحديد قيمتها عند تداولها وحفظها كودائع بأجر أو بغير أجر يضاف إلى ذلك قيامهم بمبادلة العملات، ومصارفه بعضها ببعض واستبدال أجناس النقود المتنوعة.

ثانياً: تقديم الصيارفة يد العون إلى الحكومات في بعض الأحيان مثل صرف رواتب الموظفين والعمال كما حدث في زمن الخليفة العباسي "المهدي" الذي أحال قاضياً على أحد الصيارفة لأخذ مستحقاته وقبض رزقه الذي كان يجريه عليه.

ثالثاً: ترويج الصيارفة لاستعمال الصكوك المسحوبة عليهم وهي تقابل حالياً الشيكات لتسوية المدفوعات بدلاً من الدفع النقدي بالإضافة إلى تحرير أوراق تجارية أخرى مثل "السفاتج" (ومفردها سفتجه وأصلها فارسي وهي مرادفة للحوالة أو الكمبيالة و"رقاع الصيارفة" وهي تعهدات مكتوبة بدفع مبالغ نقدية عند الطلب أو في موعد محدد لمستفيد أو لحامله وتقابل حالياً السند الإذني وتؤدي وظيفة الشيك المصرفي).

وقد عرف المسلمون الأوائل هذه الأوراق التجارية واستخدموها منذ القرن الثامن الميلادي وانتقلت منهم إلى المدن الإيطالية والأندلس ثم باقي أوروبا.

رابعاً: تطوير العرب والمسلمين للعمل المصرفي من خلال ابتكار صيغ تمويلية من العقود الشرعية التي تضبط التعامل في جميع الأنشطة الاقتصادية ويعد ذلك نقلة نوعية مميزة في تطوير الأعمال المصرفية التقليدية: (عريقات وعقل, 2010, ص77)

خامساً: ظهور وانتشار أعمال مصرفية متنوعة كالآتي:

1. حفظ الودائع.
2. الحوالات المالية.
3. استبدال العملات.
4. صرف الرواتب.
5. تقديم المشورة للولاية عند إصدار عملة جديدة.
6. صرف أوامر الدفع.

## 7. تأدية قيمة الصكوك.

عندما كانت الدولة الإسلامية فتية وقوية بفضل تماسكها بكتاب ربها وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم كانت هناك مؤسسات مالية تتولى رعاية شؤون المسلمين وتعنى باحتياجاتهم أفراداً كانوا أم جماعات ويأتي بيت المال في مقدمة تلك المؤسسات.

وقد ورد في كتاب التاريخ ما يفيد أن بيت مال المسلمين كان يقوم بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع مستيرين في ذلك بما ورد في هذا الشأن في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. (عريقات وعقل، 2010، ص 79)

وفي العصر الحديث وبعد أن تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبعد أن ظهرت النقود الورقية وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبي متطلبات المجتمع من ناحيتي التمويل والإنتاج وقد شجعها على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري.

وفي بداية الأمر انفرد اليهود بهذه المؤسسات ثم انضم إليهم في ذلك المسيحيون في أوروبا بصفة خاصة وأخيراً تابعهم في ذلك بعض المسلمين وذلك إبان التكالب الاستعماري على الأمة الإسلامية فأدخلوا المؤسسات الربوية إلى المجتمعات الإسلامية وكان ذلك في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، ومن المؤسف حقاً أن يرتفع من بين المسلمين صوت هنا وهناك يدافع عن تلك المؤسسات محاولاً إضفاء الطابع الشرعي عليها، فأفتى بعضهم بحل الفائدة الربوية بدعوى أنها ليست من ربا الجاهلية الذي نزل به القرآن الكريم، تارة، أو أنه يجوز أخذها للحاجة والضرورة تارة أخرى.

وعندما أدرك الغيورون من أبناء هذه الأمة خطورة المؤسسات الربوية وأنها من صنع وأعداء الإسلام وإنتاجهم، وأنهم أدخلوها إلى المجتمعات الإسلامية من أجل الكشف عن سلبيات



تلك المؤسسات وما تشكله من خطورة على اقتصاد الأمة، أخذوا يطالبون بإزالة تلك الرواسب التي سببت الوباء للمجتمع الإسلامي وذلك عن طريق المؤلفات والمقالات في الصحف الإسلامية والخطب والمحاضرات والبحوث والندوات.

كما بدأت أصوات كثيرة تنادي إلى تحويل المؤسسات الاقتصادية الربوية إلى مؤسسات إسلامية في الشكل والمضمون وتدعو إلى رفض الواقع المنقول من الغرب في عهد التبعية والضعف وإيجاد البدائل الإسلامية.

### تعريف المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية تنطلق ابتداءً من منظور مؤداه: أن المال مال الله، وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى ما يرضي الله في خدمة عباد الله، فليس الفرد حراً حرة مطلقاً يفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقة هي لله خالق كل شيء لذلك فالبنك الإسلامي لا بد أن يلتزم بمبادئ الشريعة التي توجه المال لخدمة المجتمع أولاً، هذا وقد عرف الباحثون المصرف الإسلامي بأنه: (عريقات، 2010، ص109)

هي تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد أخذاً أو إعطاء بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً وواجتنب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.

وعليه فإن المصرف لا يكون إسلامياً إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشرع والامتناع عن التعامل بالربا ليكون المصرف إسلامياً.

## أنواع المصارف الإسلامية

1. تصنيف المصارف الإسلامية حسب الهدف والغرض التي وجدت من أجله فهناك المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية الاجتماعية، ومصارف لجمع المدخرات للأفراد، ومصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة، ومصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة ومنها ما هو مصارف إسلامية محلية النشاط وهي تكون مملوكة لدولة وأحد ويقصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها محلياً وهي تشكل أغلب البنوك الإسلامية، ومصارف إسلامية دولية النشاط. (الرفاعي، 2004 ، ص25)

وقد تصنف المصارف الإسلامية وفق المجال الوظيفي ومنها: مصارف صناعية وزراعية وتجارية. (عطية، 1987، ص191)

### آلية عمل المصارف الإسلامية:

استناداً إلى المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية التي تضمنتها التعريفات السابقة فإن آلية عمل المصارف الإسلامية تتم بالشكل الآتي: خلف (2006) ص93.

عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، والالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام، إذ إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الإدخارات غير المستخدمة أي المكتنزة (المجمدة) استناداً إلى الشريعة الإسلامية، وكذلك تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية كما، وتعمل وبكل جهدها وباهتمام كبير في تقديم أقصى نفع للمجتمع.

## أهداف المصارف الإسلامية :

1. تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصحابها أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتنازاً (تجميد) للموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام, وبالتالي فإن هدف المصارف الإسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل القيام بالنشاطات الاقتصادية.
2. تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها سواء للمساهمين في المصارف الإسلامية أو لأصحاب الحسابات أي المدخرين والذين يحتفظون بمدخراتهم في حساباتهم هذه لدى المصارف أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم المصارف الإسلامية وبالصبيغ المتعددة التي يتم فيها هذا التمويل بحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح أي أن يكون الربح معتدلاً ومقبولاً وبالشكل الذي لا يحدث ضرراً بكافة الأطراف ذات الصلة بعمل المصارف هذه ونشاطاتها.
3. العمل على القيام بالنشاطات الاقتصادية وأحداث التوسع فيها بما يضمن الإسهام في تطوير الاقتصاد وبما يحقق تنميته انسجاماً مع مضامين ومقاصد الشريعة الإسلامية ومن خلال الصبيغ والأساليب والوسائل التي تتفق وذلك.
4. تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع

الاجتماعي العام وخدمة أفرادها وبالذات الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلاً من خلال القروض الحسنة ومن خلال الإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية وكذلك الإسهام في جمع أموال الزكاة واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

5. العمل من أجل الوصول إلى تحقق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الإسلامي بالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته في السوق المرتبط منها بزيادة قدرته على تجميع الموارد وعلى استخدامها وعلى التوسع في خدماته وبالشكل الذي يوفر نفعاً أكبر للمساهمين والمتعاملين والمجتمع والاقتصاد ككل. (خلف، 2006، ص98).

### خصائص ومزايا المصارف الإسلامية

يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة، ولكون المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تزاوّل النشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلام وفي حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية، فانطلاقاً من هذا المفهوم فإن المصارف الإسلامية لها من المزايا والمواصفات ما يميزها عن غيرها، فإذا كان جزء كبير من نشاط هذه المصارف يقوم على عملية الوساطة المالية إلا أن طبيعة وميكانيزم هذه العملية هنا تختلف عنها في البنوك التقليدية، فالمصارف الإسلامية لها منهج خاص وأسلوب مميز في تعبئة الموارد المالية من أصحاب الفائض كما أن منهجها الخاص وأساليبها المميزة في توجيه هذه الموارد إلى أصحاب العجز، كما أن المفهوم هذا يحدد طبيعة وأساليب نشاط هذه المصارف في مجال الخدمات المصرفية ويوجد أبعاداً اقتصادية واجتماعية جديدة ومميزة تلقى على عاتقها

وفي ضوء هذا المفهوم نستطيع أن نحدد أهم خصائص ومزايا المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بالخصائص التالية: (عطية, 1987, ص 201 )

- 1- الصفة العقيدية للمصرف الإسلامي.
- 2- الصفة التنموية للمصرف الإسلامي.
- 3- الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي.

### 1- الصفة العقيدية للمصرف الإسلامي:

إن الأساس الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذي تنطلق منه البنوك التقليدية، فالمصارف الإسلامية تنطلق من أساس عقدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف ومعنى هذا المبدأ أن ملكية المال والثروات تعود لله سبحانه وتعالى وملكية الإنسان له بالوكالة، ويترتب على ذلك أن تصرف الإنسان فيما يملك مقيد بإرادة المالك الأصلي ووفق أوامره ونواهيه، وموضوع الخلافة ومحلها هو إعمار الأرض ويكون ذلك من خلال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، فالمصارف الإسلامية بذلك تستمد أساسها العقائدي من مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا معناه أن للمصارف الإسلامية أيديولوجية تختلف تماماً عن أيديولوجية البنوك التقليدية وهذا يستلزم خلو أنشطة البنوك الإسلامية من المخالفات الشرعية والتزامها بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية عامة.

لا ضرر ولا ضرار، فالشريعة الإسلامية تعدّ النشاط الإنساني اقتصادياً إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحاً شريطة أن يخلو من الضرر والإضرار وأن تتنفي عنه صفة الفساد. وأن الفرد في المجتمع الإسلامي مسؤول عن واجباته قبل المجتمع، وعليه أن يؤديها في حدود المنفعة العامة، لذلك كان حبس المنفعة عن الناس محرماً لأنه مضرّة مفسدة، وكل امتناع عن فعل الخير "الإنتاج"، مع القدرة عليه والحاجة إليه فهو ضرر وإضرار وفساد في الأرض.

وبناء على ذلك فالمعاملات الاقتصادية الإسلامية خلافاً لما عليه الحال في المذاهب الاقتصادية الوضعية لا تخضع لحكم الأفراد وهواهم ولا لرغبات السلطات المطلقة، ولكن الأصل في التصرف هو مراعاة الحقوق والواجبات وذلك مرهون بتجنب الإضرار بالغير وبالمال ذاته وبالفرد المخاطب بهذا القانون والبنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة باعتبارها ربا يتعارض مع مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية. (هويدي ، 1987، ص 166).

ومن الصفات العقائدية للمصارف الإسلامية العمل الصالح لأن العمل ضرورة حيوية والعمل الصالح شرط الإيمان ومقتضى العدل الإلهي أن يكون لكل عمل جزاء ومن أحكام الإسلام واجب على المسلم أن يعمل صالحاً في حدود الاستخلاف متسقاً مع قوانين الوجود الأزلية مستجيباً لها ويبعد عن الإضرار بالناس. لأن لكل مسلم عامل الحق في جزاء عادل على عمله ولذلك يقرر الإسلام الغنم بالغرم وهي قاعدة تقرر العدل في المعاملات إذ لا يقبل أن يحصل الإنسان مغنماً لنفسه ويلقي الغرم على عاتق غيره.

وخصوصاً في مجال المعاملات التي تتم في مجتمع لا يتقيد بأحكام الإسلام كما هو الحال في المصارف والنظم الغربية وفي ضوء ذلك نستطيع أن نحدد نظرة الإسلام إلى المال في الأقسام الثلاثة التالية: ( أبو السعود، 1991، ص 19 ).

**القسم الأول:** أن المال مال الله بدءاً ونهاية.

**القسم الثاني:** أن البشر وكلاء عن الله في هذا المال.

**القسم الثالث:** أن الله جل شأنه قد حدد وظيفة البشر في هذا الاستخلاف.

إذن وظيفة المال في نظر الإسلام تتجاوز إشباع الحاجات إلى صالح المجتمع ككل وأن حق المجتمع في المال يعني توسيع قاعدة المستفيدين منه، وعدم توظيف المال في إسعاد الفرد وصالح المجتمع في آن واحد، يعني قيام خلل في أداء الوظيفة الأصلية للمال، وأن جدارة

المسلمين بالاستخلاف نيابة عن الله في الأرض تقاس بقدراتهم على إعمار هذه الأرض  
 وصالحها إذن المؤسسة المالية الإسلامية أياً كان شكلها القانوني هي في الأصل والأساس  
 مشروع قائم بأمر الشارع وفي قلب العملية الإنتاجية. (الهنلي, 1992, ص 17).

## 2- الصفة التنموية للمصارف الإسلامية

تهدف المصارف والبنوك الإسلامية بمختلف أنواعها إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم  
 الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة  
 الإسلامية.

المصارف الإسلامية لا تقتصر فقط على زيادة المربحة كما هو الحال لسائر البنوك  
 الأخرى، إنما هي ملزمة بمراعاة ما يعود على أفراد المجتمع من فوائد ومنافع، وما يلحق بهم  
 من أضرار من جراء مزاولة الأنشطة المختلفة، فتسعى هذه المصارف لتحقيق أكبر قدر ممكن  
 من النفع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتجنّب الأفراد الأضرار التي قد تصيبهم، فهدف  
 المصارف الإسلامية ليس فقط المحافظة على أموال المودعين وتميئتها والالتزام بالحلال أو  
 الحرام بل يتعدى ذلك مراعاة لحق المجتمع في استثمار هذا المال تلبية لمفهوم الاستخلاف  
 وعملاً بتوجيهات المالك الحقيقي للمال سبحانه وتعالى وحق المجتمع في المال بناء على مفهوم  
 الشريعة الإسلامية يقاس بأمرين هما:

**الأمر الأول:** مراعاة نفع ومصلحة المجتمع بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق ذلك.

**الأمر الثاني:** مراعاة عدم الإضرار بالمجتمع.

وعلى هذا الأساس كان الهدف التنموي للمصارف الإسلامية مراعاة السياسة الاقتصادية  
 الإسلامية في التنمية والاستثمار للمشاريع التي تقوم على توظيف أكبر عدد ممكن من العمالة

لحل مشكلة البطالة أو المشاريع التي تسهم في دعم وتنمية المناطق النائية وزيادة العمران فيها، والابتعاد عن المشاريع غير المجدية (الرفاعي، 1985، ص57).

### 3- الصفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية

ترتكز أنشطة المصارف الإسلامية على أساس اجتماعي ذي طبيعة خاصة يكاد يكون منعدماً في المصارف التقليدية ويعد النشاط الاجتماعي من المجالات الحديثة التي استطاعت المصارف الإسلامية أن يكون لها دور بارز فيه، لتحقيق التكافل الاجتماعي إلى جوار العائد المادي، وتلبية المشاريع التي تمول الفقراء أولاً. وتستعين هذه المصارف بالموارد المالية المكونة من أموال الزكاة ممن تستحق عليهم من المصرف أو الممولين أو المساهمين أو المودعين فيه يخصص لهذه الأموال حساب مالي مستقل (صندوق الزكاة) ومن أموال الخيرات والهبات والتبرعات، والحسابات الخيرية المتنوعة. (مشهور، 1996، ص 5 وما بعدها).

### الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية:

هنالك العديد من أوجه التماثل والاختلاف بين المصارف الإسلامية (غير الربوية) والمصارف التقليدية (الربوية)، كما يلي:

#### أوجه التشابه: خلف (2006) ص99.

1. أنها مؤسسات ذات صفة مالية ومصرفية أي أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والمصرفية سواء اتصل الأمر بحصولها على الموارد التمويلية أو في استخدامها لهذه الموارد التمويلية رغم الاختلاف في صيغ هذا الاستخدام للموارد ولذلك يطلق على أي منها مصارف أو بنوك بسبب أنها تقوم بأعمال ذات طبيعة متماثلة وتتضمن حصولها على الموارد المالية واستخدامها ولكن بما يتفق مع طبيعة كل منهما.



2. تتشابه كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في التمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها ونشاطاتها إلا أن درجة التمسك هذه تكون أشد صرامة وقوة في حالة المصارف التقليدية وأنها أقل في المصارف الإسلامية لصالح عملها ونشاطاتها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وبما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد وخدمة المجتمع.

3. أنها تخضع لرقابة البنك المركزي وتخضع للتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بممارسة البنوك لأعمالها ونشاطاتها وتتقيد بكل ذلك.

4. تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وهو الأمر الذي ينطبق على المصارف الاختصاصية التي تستهدف تطوير وتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية مع الاختلاف في الصيغ التي يتم بها هذا الاستثمار والشروط التي ترافق الأخذ بها، إذ إن المصارف الإسلامية تتعامل بصيغ لا تضمن الفائدة في حين أن المصارف التقليدية تتضمن صيغها التعامل بالفائدة فيها.

5. تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في عدم دفع فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة لأن الهدف من هذه الحسابات يتمثل بتمشية المعاملات الجارية اليومية وليس الحصول على عائد منها ولأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لذا فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح لأنها تسحب حين الطلب وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل المصارف.

6. تتشابه المصارف الإسلامية مع التقليدية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية منها والخارجية المتمثلة بالجهات ذات العلاقة بما فيها هيئات الرقابة المالية التي يكون

غرضها منع حصول الأخطاء أو الانحرافات أو التلاعب في العمليات التي تقوم بها المصارف هذه ومعالجتها في حال حصولها.

### أوجه الاختلاف: خلف, (2006) ص103

1. تقوم المصارف التقليدية بتجميع الموارد وبالذات من خلال ودائع التوفير والودائع لأجل (الودائع الثابتة) من خلال دفع فائدة مقابل الودائع لأنها تمثل قروضاً لأصحاب الودائع هذه بذمة المصارف التي تودع فيها ومن ثم فإن المصارف تدفع فائدة على القروض هذه التي تحصل عليها من المودعين التي تمثلها ودائعهم لديها, في حين لا تدفع المصارف الإسلامية أية فوائد على الموارد التي تحصل عليها من المدخرين في حساباتهم, وربحاً عند تحققه باستخدامها في القيام بالنشاطات الاقتصادية في حالة حسابات التوفير وحسابات ذات الأجل ولا تشارك الحسابات الجارية الدائنة في الأرباح المتحققة من استخدام الموارد بعدد هدفها هو استخدامها لأداء المعاملات وليس الحصول على عائد منها.

2. تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في الصيغ التي يتم بموجبها استخدام الموارد لديها إذ إن المصارف التقليدية تعتمد على صيغة أساسية تتمثل بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها للمتعاملين معها (القروض التي تمنح مقابل فائدة) والتي هي ربا محرم شرعاً, والتي لا تتعامل بها المصارف الإسلامية, ولذلك فإن المصارف الإسلامية تعتمد صيغاً في استخدام الموارد لديها تتضمن المشاركة في الربح والخسارة وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبدون أي استخدام للفائدة كالمضاربة المشاركة.

3. تختلف العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها عن العلاقة بين المصارف التقليدية والمتعاملين معها إذ إن العلاقة بين المصارف التقليدية والمتعاملين معها هي علاقة مقرض بمقترض ولا يربطهما في ذلك إلا مبلغ القرض وفائدته و ضمانهما سواء كان هذا المتعامل مودعاً لدى المصرف إذ يعدّ مقرضاً أو دائناً بمبلغ الوديعة والمصرف مقترضاً أي مدينا بمبلغ الوديعة، في حين أن العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها سواء كانوا مودعين أو من يحصل على التمويل منها تقوم على أساس التعاون والحرص المتبادل لأنهما يشتركان في الربح والخسارة وان هذا يتضمن العمل على ضمان سلامة التعاملات التي تتم في إطار هذه العلاقة ونجاحها في تحقيق الأهداف التي يراد الوصول إليها من التعاملات هذه وهو ما يؤكد عدم إمكانية حصول تعارض أو تناقض وعدم انسجام بين المصرف الإسلامي والمتعاملين معه بعكس البنوك التجارية التقليدية.

4. إن اختلاف صيغ استخدام الأموال في المصارف الإسلامية عن الصيغ التي تستخدمها المصارف التقليدية في ذلك يؤدي إلى أن القروض بكافة أشكالها وبما فيها التسهيلات الائتمانية النقدية التي تمنحها تمثل الجزء الأكبر والمهم من استخدامات موارد المصارف التقليدية في حين أن الاستثمار من خلال صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها يمثل الجزء الأكبر والمهم من استخدامات الموارد في المصارف الإسلامية في حين أن الاستثمار لا يكون إلا جزءاً محدوداً من استخدامات الموارد في المصارف التقليدية وهي تقوم به في الغالب عندما يتحقق لديها فائض في الموارد لديها يفوق حاجتها للاستخدام الأساسي فيها وهو الاقتراض. خلف، (2006)

5. الأهمية النسبية لبنود ميزانيات المصارف الإسلامية تختلف عن مثل هذه البنود في ميزانيات المصارف التقليدية إذ إن القروض تمثل البند الأكبر والأكثر أهمية في موجودات المصارف التقليدية.

6. تؤدي المصارف الإسلامية دوراً اقتصادياً مهماً إذ تقوم المصارف هذه بالتركيز على القيام به بحيث تسهم من خلاله بتمويل المشروعات الاستثمارية والإنتاجية منها بالذات وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقق إمكانية زيادة وبما يحقق تطور الاقتصاد وتنميته في حين لا تركز المصارف التجارية على القيام بمثل هذا الدور الاقتصادي وبالذات الخاصة منها.

7. أن المصارف الإسلامية تؤدي دوراً اجتماعياً مهماً إضافة إلى دورها الاقتصادي إذ أنها تراعي الجوانب ذات الطبيعة الاجتماعية في ممارستها لعملها ونشاطاتها بحيث توفر الخدمات الاجتماعية للمجتمع وأفراده ومنها تقديم القروض الحسنة بدون فائدة وإنشاء صندوق الزكاة.

8. إن العائد الذي يتحقق للمصارف الإسلامية نتيجة أعمالها وممارستها لنشاطاتها لا يمكن أن يحدد ولا يجوز أن يحدد مسبقاً سواء تم التحديد هذا بشكل نسبة من المبلغ المستثمر أو مقدراً محدداً كعائد له، إذ إن ذلك مرتبط بالربح الذي يتحقق فعلاً نتيجة للاستثمار وفي الفترة اللاحقة للقيام بهذا الاستثمار، في حين أن العائد في البنوك التقليدية يحدد مسبقاً وبالذات للقروض التي تمثل أهم استخدامات موارد المصارف هذه وخاصة التجارية منها وذلك بتحديد مقدار الفائدة ونسبتها على القروض هذه مسبقاً.

9. تخضع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية تضمن الإشراف على أعمال ونشاطات هذه المصارف بحيث يتم من خلالها تحقيق توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية

ومقاصدها سواء ما اتصل منها بحصول المصارف هذه على الموارد أو عند استخدامه للموارد هذه وكافة الأعمال والخدمات الأخرى التي تقوم بها، في حين أن المصارف التقليدية لا تخضع لمثل هذه الرقابة الشرعية ولا وجود لها فيها وتقتصر الرقابة فيها على الرقابة المالية فقط والتي تخضع لها المصارف الإسلامية كذلك. خلف، (2006)

## 2-3 التحليل المالي:

يعدّ التحليل المالي أداة لتفسير هذه القوائم ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات بينها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم على الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية. فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية، ومعلوم أن الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين يساعد في ترشيد هذا القرار. (الخلايلة، 2004، ص1)

بصورة عامة فإن التحليل المالي يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة المنشأة الإيرادية وهو غير معني بالماضي بل يستخدم ما تم فعلاً للتخطيط لأعمال المستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضرورة قيام الأقسام الإدارية المختلفة بإعداد وإتباع الخطط وإعطاء المعلومات حول حجم التدفقات النقدية وتوقيتها واستمراريتها. (الراوي، 2000، ص15)

## مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تحديد مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، ويكون ذلك عن طريق

القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، والاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة. (الشنطي، 2010، ص125).

كما يهدف للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة. (عقل، 2009، ص232)

تظهر أهمية التحليل المالي في كونه وسيلة إدارة المنشأة لمصادر أموالها، وتقييم الموقف الاستراتيجي للمنشأة عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتقييم الفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية، ويساعد في تحديد العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية لأسهم المنشأة، كما ويساعد في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية حيث يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية، ويساعد أيضا في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما يمكن أن يترتب عنه من إفلاس: الزبيدي(2001)، ص74

**التحليل المالي في المصارف الإسلامية:** الشواربي وآخرون، (2005)،

ص321

تستخدم المصارف الإسلامية التحليل المالي للقوائم المالية الختامية للعملاء طالبي التمويل، من خلال تطبيق عدة نسب و مؤشرات، و النسب الأكثر تطبيقا في الواقع العملي للتحليل المالي تتمثل في ثلاثة تصنيفات: نسب السيولة ونسب الربحية و نسب المديونية:

- نسب السيولة Liquidity ratios .

تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية متمثلة في نسبة التداول لقياس مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل وبصورة فورية وتحسب بحاصل قسمة الأصول المتداولة ناقص المخزون إلى الخصوم المتداولة.

- نسبة التداول current ratio:

تبين عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على إمكانية وفاء الشركة بما عليها من التزامات قصيرة الأجل.

و تحسب على أساس العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- صافي رأس المال العامل Net Working Capital:

إن فكرة رأس المال العامل مهمة جدا في الدراسة المالية، لأن رأس المال العامل يعبر عن التوازن الإجمالي، و بالضبط أحد شروطه، كما يمتاز بالتغير في الزمن و تبعا لدوران الأموال، و يحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

- نسب الربحية Profitability ratios: تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذها الإدارة، ويمكن قياس الربحية بعدة طرق منها:

- نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية (ROE):

وهذه النسبة تقيس جدوى استثمار هذه الأصول في هذا المجال، فكلما كانت النسبة أعلى

تشجع أصحاب المؤسسة على الاستمرار في هذا النشاط.

و تحسب على أساس العلاقة التالية :

$$\text{الأرباح إلى حقوق الملكية} = \text{صافى الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

### 3. نسب المديونية .

إن الهدف من حساب نسب المديونية يكمن في تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة، ومدى اعتمادها على الديون في تمويل إجمالي أصولها.

#### 1- نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الديون: Debt Ratio

وهي تقيس مقدار مساهمة المقرضين في تمويل أصول المنشأة، و كذلك تفسر الأمان الذي

يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة و الطويلة، و تحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الديون} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

#### 2- ديون الأجل إلى حقوق المساهمين: تشير هذه النسبة إلى مدى التمويل المقدم من الدائنين

مقارنة بالتمويل المقدم من طرف أصحاب المشروع، و تحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مجموع الديون إلى حقوق المساهمين} = \text{مجموع الديون} / \text{حقوق المساهمين}$$

## 2-4 أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم طلبات الائتمان

لا شك أن وجود نظام محاسبي ينتج قوائم مالية جيدة هو أمر لا غنى عنه لتوفير

المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والإعداد بالفقر الكافي من المعلومات المحاسبية التي تسهم

في تقييم الأوضاع المالية للمنشأة طالبة الائتمان.



لقد أصبح القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلباً أساسياً لمتخلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومن بينها الجهات مانح التمويل، ولكي تفي هذه القوائم باحتياجات المستخدمين لأبد من توفر شرطين أساسيين هما: (جربوع، 2002)

- أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصدقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء المنشآت والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

وتبدأ عملية التحليل المالي بتحليل النسب بصورة عامة والتي عرفها بعضهم بأنها عبارة عن المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمنظمة (Weston,1996)، في حين عرفه آخرون بأنها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء المصرف طالبي الائتمان المصرفي من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية التي تكشف عن مدى قوة مركزهم المالي وبالتالي مدى إمكانية سدادهم الالتزامات التي تترتب على منحهم الائتمان (طه، 2000)، ويمكن القول بأن النسب المالية ليست هدفاً في حد ذاته ولكنها مؤشر للاسترشاد بها للوصول إلى الهدف، فالعلاقات المالية التي توفرها النسب تقدم معلومات مهمة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام وتستخدم لإضفاء دلالات معينة على المعلومات الواردة بهدف الوصول إلى حالة التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية إذ من الصعب الموازنة بين العوامل المالية والإنتاجية دون استخدام النسب (الحسنى، 1995).

ويقصد بالأداء المالي (Financial Performance) الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى كفاءة المنظمة طالبة الائتمان في توظيف مواردها المالية في الاستخدامات المختلفة (Allen, 2000).

وبذلك فإن التحليل المالي يتم على القوائم المالية Financial Statements لعملاء المصارف طالبي الائتمان، وأن النتائج التي يصدر عنها هذا التحليل تمثل أحد العوامل التي يتوقف عليها قرار منح الائتمان وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

#### أولاً: قائمة المركز المالي: Financial Position

وهي القائمة التي تعكس الوضع المالي للعميل خلال لحظة معينة من خلال عرض جانب الأصول الذي يوضح استثمارات العميل طالب الائتمان، أما جانب الخصوم فيوضح مقدار ما تم تحويله من خلال الاقتراض من الغير (الالتزامات) أو من خلال الملاك (حقوق المساهمين).

#### ثانياً: قائمة الدخل Income statement

وهي القائمة التي توضح الإيرادات والنفقات خلال فترة مالية معينة، وتظهر صافي الربح المتولد من تلك العمليات.

#### ثالثاً: قائمة التدفق النقدي Statement of cash Flow

وهي القائمة التي توضح التدفق النقدي الداخل والخارج من الإيرادات وكذلك النفقات الناتجة عن ممارسة العميل لأنشطته خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهي تقدم معلومات مفيدة عن مصادر واستخدامات النقدية.

#### رابعاً: قائمة التغير في حقوق المساهمين:

وهي القائمة التي تظهر التغيرات التي تحدث في رأس المال زيادة أو خفصاً بالإضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة خلال الفترة المالية، وبالتالي فإنها توضح التطورات التي حدثت على حقوق المساهمين.

### 2-5 إطار التحليل المالي للقوائم المالية:

يعتمد إطار التحليل المالي للقوائم المالية على تطور البيئة التي تعمل خلالها المنشأة طالبة الائتمان، وهو ما يدفع المحلل الائتماني عادة إلى إعادة ترتيب بنود القوائم المالية بما يخدم هدف التحليل والحاجة التحليلية والتفسيرية المطلوبة، وذلك لغرض الكشف عن مدى كفاءة الأداء الإداري للمنشأة والصعاب التي تعترض نشاطها وأثر السياسات المتبعة والقرارات المهمة والمشاكل التي تواجهها ومدى مساهمة أصحاب المنشأة والغير في الهيكل التمويلي للمنشأة. (الحمزاوي، 1997).

#### التحليل المالي باستخدام النسب المالية Financial ratio analysis

يعد أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعاً من وجهة نظر المحلل الائتماني، فهو يحدد العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (مطر، 2003)، ويعد من الوسائل التحليلية الأكثر خصوصية واستخداماً وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة التي تسهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات (يحيى وآخرون، 2002).

ويتوفر لدى دوائر الائتمان في المصارف عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم طلبات الائتمان والاستفادة منها كمؤشرات معينة للحكم على الأداء المالي والإداري للجهات طالبة الائتمان ومن هذه النسب ( الزبيدي, 2002).

1. نسب السيولة.

2. نسب الربحية

3. نسب توازن الهيكل التمويلي.

4. نسب السوق.

1. نسب السيولة Corrent Ratio ويستدل منها على مدى توفر عنصر الكفاءة

المالية Capacity وتشتمل النسب التالية:

\* نسبة التداول = الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

وهي تكشف عن مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة وكلما كانت النسبة عالية تدل على أن سيولة الشركة عالية ومقدرتها كبيرة في تسديد التزاماتها ( Osteryong , 1997 )

\* نسبة السيولة السريعة = النقدية في الصندوق والبنك

الخصوم المتداولة

وتقيس هذه النسب مدى قدرة المقترض على سداد التزاماته قصيرة الأجل بما

لديه من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة

نسبياً دون التعرض على الخسائر.

2. نسب الربحية، ويستدل منها على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في

ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها وتشمل النسب التالية:

$$* \text{ معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

$$* \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية

$$* \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

وتعدّ هذه النسب مهمة لكل من الملاك وطالبي التمويل على حد سواء، فعدم كفاية

الأرباح يؤثر على ثروة الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشرا على عدم قدرة المنشأة على الوفاء

بالالتزامات المترتبة على منح الائتمان، لأن المصرف عند منح الائتمان يتوقع ببساطة أن يقوم

طالب التمويل بسداد أصل التمويل من الأرباح المتحققة وليس من بيع الأصول المملوكة.

3. نسب توازن الهيكل التمويلي (الرفع المالي):

وتستخدم لإبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من العملاء ومدى

التوازن بينهما، حيث يستدل من خلالها على مدى توافر الطاقة المالية (رأس المال) Capital،

وبعدّ ارتفاع هذه النسبة مؤشر خطر للشركة (Harrington, 1993) وذلك من خلال النسب

التالية:

$$* \text{ معدل الاقتراض إلى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

• معدل هيكل رأس المال = إجمالي القروض

إجمالي هيكل رأس المال

• معدل الاقتراض إلى حق الملكية = إجمالي القروض

حقوق الملكية

4. نسب السوق: وتستخدم لإيجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته وقيمه الدفترية، وبالتالي فهي تعكس مؤشرات عن المنشأة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية فإن ذلك يعد مؤشرا عن كفاءة إدارة الأصول وإدارة التمويلات وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب الائتمان ومن تلك النسب:

\* معدل (عائد) ربحية السهم = صافي الربح بعد الضريبة والفائدة

عدد الأسهم

\* نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية = السعر السوقي للسهم

القيمة الدفترية للسهم

وهي تقيس مدى الزيادة أو الانخفاض للقيمة الدفترية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية.

\* نسبة القيمة السوقية للاسمية = السعر السوقي للسهم

القيمة الاسمية للسهم

وهي تقيس التكلفة التاريخية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية للسهم فإذا كانت أقل من (1)

صحيح فإن هذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم

.( Ross ،1999).

\* عائد التوزيع للسهم = السعر السوقي للسهم

### ربحية السهم

واستنادا إلى ما سبق يتبين أن النسب المالية المذكورة تمثل علاقة بين عنصرين وأن القيمة لا يكون لها أي مدلول إلا بمقارنتها بمعدل معياري آخر، والتي يمكن الحصول عليه من خلال استخلاص المعدلات والنسب المئوية المستخلصة من القوائم المالية السابقة لنفس العميل أو العملاء من نفس الصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل.

وفيما يتعلق بنسب الربحية فهي تمثل المعيار الأول لنجاح المشروع، فكلما زادت النسبة كان ذلك دليلا على نجاح الإدارة ومن ثم إعطاء الدافعية على منحه التسهيلات الائتمانية.

ومن الجدير الإشارة إلى الاتجاه الحديث في التحليل المالي الذي يعتمد على نظام ديبيون الذي يعتمد على معدل العائد على الاستثمار لتقييم كفاءة الأداء والقدرة على توليد الأرباح في المنشأة طالبة الائتمان، وهو يقوم على تجزئة معادلة احتساب العائد على الاستثمار إلى معادلتين بحيث تعبر الأولى عن هامش صافي الربح بينما تعبر الثانية عن معدل دوران إجمالي الأصول، بذلك تعرف معادلة ديبيون بأنها صيغة رياضية لاحتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال ضرب هامش الربح في معدل دوران إجمالي الأصول (طه، 2000) كالاتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح} \times \text{صافي المبيعات}$$

$$\text{صافي المبيعات} \quad \text{إجمالي الأصول}$$

$$= \text{هامش الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

هذا وقد قام أحد الباحثين بتطوير نظام ديبيون اعتمادا على نفس الفكرة بتطوير معدل

العائد على الملكية Returnon Equity بدلا من معدل العائد على الاستثمار، وباستخدام نفس

منهج التجزئة يتم تقسيم معدل العائد على الملكية إلى معادلتين الأولى هي معادلة مضاعف حق

الملكية Equity Multiplier، والثانية معدل العائد على الاستثمار Return on Investment

( طه، 2000 ) كالآتي:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول

حق الملكية

معدل العائد على الملكية = إجمالي الأصول × صافي الدخل

حق الملكية إجمالي الأصول

= مضاعف الملكية × معدل العائد على الاستثمار

أن الممارسة المصرفية السليمة لعمليات الائتمان تتطلب توفر حالة الاطمئنان والضمان

بأن ما يقدمه المصرف من أموال سيتم إعادتها إليه لإعادة توظيفها مرة أخرى وهكذا تدور

عجلة العمل المصرفي، كما أنه من المفيد أيضا في هذا المجال هو متابعة نشاط العميل طالب

الائتمان خلال السنوات السابقة ومقارنته بنشاط أقرانه من العملاء في نفس مجال نشاطه.

## 2-6 السياسة الائتمانية

يعدّ الائتمان المصرفي من أهمّ الفعاليات المصرفية جاذبية للمصارف وأكثرها قسوة

على إدارة المصرف نظرا لما يتحمله من مخاطر عديدة ( الزبيدي، 2002)، تتعلق بعدم قيام

طالب التمويل بسداد التسهيلات والأرباح المطلوبة من المقرضين في الوقت المحدد، وتشير

مخاطر الائتمان المصرفي إلى تلك المخاطر البديهية والمتمثلة في عدم تأكد المصرف من قيام

طالب التمويل بسداد التمويل الذي حصل عليه في موعد استحقاقه (Sinkey،

.(1997).



وتشغل السياسات الائتمانية وتحليل قرارات الائتمان مركزا محوريا في الأبحاث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية على السواء في محاولة لوضع وتقييم السلوك الائتماني والعوامل المؤثرة فيه، فالائتمان المصرفي ووفقا لأحد الباحثين يمر بثلاث مراحل هي:

مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، ومرحلة اتخاذ القرار الائتماني، ومرحلة ما بعد اتخاذ القرار ووفقا لهذه المراحل الثلاث يمكن تضمين خطوات تنفيذها وحسب كل مرحلة بالقيام بدراسة طلب العميل وإجراء المناقشة المكتبية له، الاستعلام وتجميع البيانات اللازمة عن العميل، زيادة محل النشاط الفعلي للعميل، التفاوض مع العميل على الشروط الأولية، وتقييم طلب العميل من خلال الدراسات المالية والاقتصادية والبيئية وتشمل تحديد الجدارة الائتمانية والمخاطر المرتبطة بها، الضوابط الموجهة لقياسها، صياغة القرار الائتماني، اعتماد السلطة المختصة، وإجراء المتابعة المستمرة لنشاط العميل والأوضاع المالية للتسهيلات الممنوحة، سداد التسهيلات الممنوحة أو تجديدها أو الإنهاء العمدي لها.

هذا وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الائتمان المصرفي يتأثر في مراحلها المذكورة بثلاثة مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة. (الحمزاوي، 1997).

أولا. القواعد العامة في منح الائتمان والتمثلة في: شخصية العميل ( السمعة والأخلاق)، والطاقة المالية والإدارية للعميل، والقدرة التمويلية الذاتية للعميل (رأس المال)، والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية المحيطة.

ثانيا. عوامل مرتبطة بالمصرف متمثلة في: أهداف المصرف، والإمكانات المادية والبشرية للمصرف، ومعدل تركيز المصرف في السوق المصرفية، واعتبارات السيولة للمصرف، وإستراتيجية المصرف ( تقليدية - هجومية - الرشادة الائتمانية )، والسياسة الائتمانية والمصرفية للمصرف في إطار السياسة الائتمانية العامة.

ثالثا. تتأثر السياسات الائتمانية بعوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الائتماني المقدم للعميل متمثلة في: الغرض من الائتمان، ومدة الائتمان، ومبلغ الائتمان، وأسلوب سداد الائتمان، ومصدر السداد، ومدى ملائمة الائتمان للسياسة الائتمانية، والموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان، والمخاطر.

هذا وتتباين سياسات منح الائتمان وفقا لأهداف إستراتيجية توظيف الموارد المالية بكل مصرف والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق الإدارة العليا (مجلس الإدارة) وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة في كل المصارف إلا أن هناك عددا من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان المصرفي للمصارف (طه، 2000)، ويقصد بسياسة الائتمان Credit policy في هذا المقام بأنها مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، وشروط منح الائتمان، وسياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان ( Dickeron,1995 ).

وبالتالي فإن مفهوم السياسة الائتمانية يتضمن أربعة متغيرات رئيسية تسهم معا في ضبط الأداء الائتماني للمصرف والمتمثلة في شروط الائتمان، وقيمة القرض، وفترة السداد الممنوحة، والفائدة المطبقة، وهو ما يعرف بالجودة الائتمانية Credit Quality لكل عميل التي تعني مقدار الربحية المتوقع أن يحصل عليها المصرف نتيجة قيامه بتقديم الائتمان ( Weston,1996 ).

أما شروط منح الائتمان فهي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي يتم إتباعها في عملية منح الائتمان التي عادة ما تكون في شكل دليل مكتوب، وتتضمن هذه الشروط عددا من البنود أهمها: مدة الائتمان Credit Period وهي تشير إلى الفترة الزمنية التي تنتضي حتى يحل موعد الاستحقاق، حدود الائتمان Line of credit وهي تشير إلى القيمة القصوى للائتمان

الممكن تقديمه، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها كرهن، ونسبة التمويل إلى قيمة الأصل وهي تتفاوت حسب طبيعة التمويل ومدى تعرض الأصل لتقلبات السوق، والبدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ المصرف لضمان مستحققاته كتقديم ضمان طرف ثالث. (طه، 2000)

وفيما يتعلق بسياسات التحصيل فهي مجموعة الإجراءات التي يتبعها المصرف لتحصيل الائتمان والتي تتباين من مصرف إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف ونوعية العملاء إلا أن أكثرها أهمية تلك التي تتعلق بتحصيل التمويلات التي تجاوزت آجال استحقاقها.

أما المتغير الأخير فهو إجراءات متابعة الائتمان، وهي الإجراءات الواجب على كل مصرف إتباعها بشأن تحصيل التمويلات وذلك من خلال إجراء التقييم الدوري لموقف كل ائتمان بهدف اكتشاف أية مشكلات في وقت مبكر يسمح بمعالجتها والتغلب على الصعوبات المحتمل أن تتعرض لها عملية السداد.

وفي ضوء السياسة الائتمانية السابق ذكرها وموارد المصرف المختلفة والقيود المحيطة به سواء كانت قيوداً قانونية، أو إدارية وتنظيمية تتشكل محفظة المصرف الائتمانية التي تسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إليها.

## ثانياً : الدراسات السابقة

### - الدراسات باللغة العربية

- دراسة عطية (1995) بعنوان استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن.

هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في الأردن وذلك باحتساب سبع وعشرين نسبة مالية لعينة من اثنتي عشرة منشأة مصرفية، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر خلال الفترتين (1992-1996).

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكنه التمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والمنشآت المصرفية غير المتعثرة وذلك في السنوات الخامسة والرابعة والثانية والأولى.

#### - دراسة حراشة (1999) تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني (دراسة تحليلية مقارنة)

قد تلخصت الدراسة بمقارنة الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني كمصرف إسلامي مع البنك العربي المحدود الذي يعدّ من المصارف التقليدية العريقة في العالم العربي وتم التعرض بشيء من الإيجاز لبنك التمويل الكويتي حيث توصلت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي والبنك العربي يتعرضان لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة أما مخاطر عدم التسديد فإن المصارف الإسلامية تتعرض لها لكن بشكل لا يؤثر على الأرباح وأخيراً توصلت الدراسة إلى مدى كفاءة التشغيل كمتغير مؤثر على الأرباح لدى البنك الإسلامي والبنك العربي وأوصت بضرورة توجه المصارف الإسلامية نحو وسائل التمويل طويلة الأجل وذلك من أجل المساهمة في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية وعدم التركيز على وسائل الاستثمار قصيرة الأجل وان تعمل المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة القرض الحسن لذوي الاحتياجات من أبناء المجتمعات الإسلامية وأن تعمل بعدم الاسترشاد بالفوائد المصرفية واتجاهاتها عند منح الأرباح على العوائد المودعة إليها لضمان سلامة العمل المصرفي الإسلامي.

- دراسة السروجي (2004) "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن"

تهدف الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992-2001) باستخدام مجموعة من النسب المالية إذ تم وصف النسب المالية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني مقارنة بالنسب الخاصة بالمصارف التقليدية وتلخصت نتائج التحليل بعدم وجود فروقات بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء البنوك التقليدية باستخدام القيمة الدفترية للسهم العائد على السهم ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الاستثمار ونسبة استثمار الودائع أما باقي النسب فقد أظهرت فروق متوسطاتها مع المصارف التقليدية.

- دراسة طاشمان (2004) "مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام النسب المالية من قبل مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية ومسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية في عملية اتخاذ القرارات الإقراضية والاستثمارية، كما هدفت إلى التعرف على أهم النسب المالية المستخدمة من قبلهم في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار وأيضاً إلى معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تتعلق باستخدام النسب المالية، وخلصت الدراسة إلى أن مسؤولي الإقراض ومسؤولي الاستثمار يستخدمون التحليل بالنسب المالية بدرجة كبيرة جداً لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الافتراضية والاستثمارية.

- دراسة همام، (2004) بعنوان دور مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي في التنبؤ بنجاح أو تعثر المصارف".

هدفت الدراسة إلى زيادة التعرف على أهمية مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي لدى المهتمين بمعرفة أداء هذه المصارف وذلك من خلال تحليل 27 نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي المتدرج للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها للتمييز بين المصارف الناجحة والمصارف الأقل نجاحاً والتنبؤ بأوضاع هذه المصارف في المستقبل لترشيد القرارات المتخذة من قبل الأطراف ذات العلاقة. قام الباحث بتحليل المؤشرات المالية للمصاريف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2001. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود علاقة قوية ما بين الربحية وإدارة مؤشرات الرفع المالي إذ إن المصارف التي تتبنى سياسة منفتحة في إعطاء التسهيلات الائتمانية حققت أرباحاً أعلى من تلك المصارف المتحفظة. وأظهرت نتائج التحليل قوة مؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة، وذلك لربط ارتفاع السيولة لدى البنوك بضعف النشاط الإقراضي والائتماني لتلك المصارف. وأظهرت نتائج الدراسة دقة نتائج التصنيف للمصارف باستخدام معيار معدل العائد على الاستثمار.

- دراسة الصابر، (2005) بعنوان: مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح

#### التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية من وجهة نظر مديري الائتمان ورؤساء الأقسام في هذه الإدارة حيث شملت الدراسة 36 مصرفاً.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بصياغة مجموعة الفرضيات لاختبارها وتحليلها. واعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانة علمية محكمة وجهت إلى مديري إدارات الائتمان ورؤساء الأقسام داخل هذه الإدارة.

وأهم ما توصل إليه الباحث أن هناك تفاوتاً كبيراً في درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الليبية، إذ تهتم هذه المصارف بنسب السيولة والرفع المالي أكثر من غيرها من النسب كما أن إدارات الائتمان بالمصارف الليبية لا تقوم باستخدام نماذج ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي في ترشيد قرار منح الائتمان .

- دراسة سعيد (2006) بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ( دراسة حالي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة (1992-2003)

قامت الباحثة بدراسة تقييم أداء البنوك الإسلامية التي أصبحت ذات انتشار واسع، وركزت الدراسة على تقييم بعدين أساسيين هما تقييم العائد وتقييم المخاطر المتكثله في نشاط السيولة ومخاطر رأس المال، حيث قامت الباحثة بدراسة العينة من البنوك الإسلامية التي تعدّ من البنوك الرائدة في القطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج كان من أبرزها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة. ومعدل العائد على الاستثمار لدى البنك الإسلامي.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مخاطر عدم السداد ومعدل العائد على الاستثمار، لا توجد علاقة بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية. وبناء على ما تقدم من نتائج فإن الباحثة توصلت إلى التوصيات التالية: ضرورة تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية التي لم تشملها الدراسة لبيان أسباب الضعف والقوة منذ بداية تأسيسها.

إن تركز البنوك الإسلامية على الاستثمارات طويلة الأجل بدلاً من تركيزها على الاستثمارات قصيرة الأجل، القيام بالأبحاث والدراسات لمساعدة البنوك الإسلامية على تحسين أدائها المالي، تبني البنوك الإسلامية سياسات تساعد في الحفاظ على الوضع المالي لها.

- دراسة هادي (2006) مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية (حالة بنك التضامن الإسلامي)

تبحث الدراسة مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية الشاملة بالبلاد بالتركيز على تجربة بنك التضامن الإسلامي خلال الفترة 2000 - 2004 واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة موضع الدراسة باختيار عينة عشوائية طبقية وقد بلغ حجم العينة المبحوثة 58 موظفاً. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إقناع إدارة وموظفي البنك بأهمية استخدام الوسائل العلمية والعملية في عملية منح التمويل بغرض الحد من ظاهرة الديون المتعثرة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحسناً واضحاً في انخفاض حجم الديون المتعثرة بالبنك خلال الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة وذلك ناتج عن الجهد المبذول من قبل الإدارة في سبيل تحصيل واسترداد الديون المتعثرة. وأسفرت الدراسة أيضاً عن أن اهتمام إدارة البنك بمتطلبات المرحلة وتعميق دراسات الجدوى في مشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية و انتقاء العملاء الممتازين كان له أثر إيجابي في الحد من الديون المتعثرة بناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة توفير معلومات كافية عن العملاء قبل منح التمويل لهم لمعرفة إن كان عليهم أي التزامات من جهات أخرى مع ضرورة التحقق من الجدوى الاقتصادية للمشروعات بإجراء دراسة جدوى مبدئية وتفصيلية وافية مع أخذ الضمانات الجيدة والكافية ومتابعة العملاء للسداد حسب تواريخ الاستحقاق والالتزام التام بتوجيهات البنك المركزي وما يصدر من منشورات وموجهات تحد من الظاهرة.



- دراسة شاهين (2006) بعنوان: دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية

وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك (دراسة ميدانية على البنوك في فلسطين).

قام الباحث بدراسة أدوات التحليل المالي وقدرتها في الكشف المبكر عن المشكلات التي تحيط بالمحفظة الائتمانية وتقييمها ماليا وفنيا والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية. ويبلغ مجتمع عينة الدراسة المصارف العامة في فلسطين وعددها 21 والتي تغطي المناطق الجغرافية بفروع عددها 135 فرعاً أما عينية الدراسة فتشمل مسؤولي الائتمان بواقع 42 مبحوثاً. وخلصت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات والنتائج كان من أبرزها أن التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها تحتل المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية، وأن البنوك تواجه مشكلات تتعلق بالتسهيلات الائتمانية ووضع الأداء العام للمصارف نظراً للظروف الاقتصادية المحلية، وضرورة مراعاة التوزيع الأمثل لمحفظة الائتمان على القطاعات المختلفة بحيث تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حددها الأدنى، وضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط أدائها الائتماني داخل فلسطين وعدم التركيز على عناصر التوظيفات الخارجية. كما أوضحت الدراسة كيفية وضع إطار سليم للتحليل المالي للقوائم المالية للعميل طالب الائتمان مشيراً إلى الأدوات والأساليب المستخدمة والنسب المالية الشائعة الاستخدام ومدلولاتها التي تسهم بدرجة كبيرة في حالة تطبيقها في ترشيد القرار.

- دراسة مختار (2006) استخدام النسب المالية في تقويم أداء المصارف "دراسة حالة بنك

التنمية التعاوني الإسلامي" للفترة من 2000م-2004م.

تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه النسب المالية في تقويم الأداء المصرفي وذلك بالتطبيق على بنك التنمية الإسلامي، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل تمكن بنك التنمية التعاوني الإسلامي من استغلال أصوله بصورة جيدة، وهل له القدرة على سداد التزاماته

المالية المختلفة سواءً كانت قصيرة أو طويلة الأجل؟ ما الدور الذي يمكن أن تلعبه النسب المالية لبنك التنمية التعاوني الإسلامي من حيث الوصول لقرارات إدارة السيولة والتمويل المصرفي. وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: بيان ماهية وأهمية تقويم الأداء، تقويم أداء بنك التنمية التعاوني الإسلامي في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وذلك باستخدام النسب المالية لتقديم مقترحات لإدارة بنك التنمية التعاوني الإسلامي بتعزيز النواحي الإيجابية وتصحيح النواحي السلبية التي بينتها نتائج تقويم الأداء، واعتمد الباحث على مناهج البحث التالية: المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وتوصل الباحث للنتائج التالية: بنك التنمية التعاوني الإسلامي له القدرة على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية رغم الضعف الذي أظهرته نسبة التداول إلا أن ذلك لا يعبر عن احتمال عجز بنك التنمية التعاوني الإسلامي عن الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة لأن نسبة النقدية وصافي رأس المال تعطي مؤشرات تدل على مقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: يجب التركيز على استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية لغرض الحصول على نتائج دقيقة ومعبرة تتم الاستعانة بها في اتخاذ القرارات وكذلك في تقويم الأداء للمصارف. وعلى إدارة بنك التنمية التعاوني الإسلامي بذل المزيد من الجهد والدراسة لإدارة سيولتها بالصورة التي تمكنها من تحقيق ربحية. ويوصي الباحث بضرورة الإفصاح عن السياسات التي يتبعها بنك التنمية التعاوني الإسلامي في مجال إدارته للسيولة وبالأخص ودائع العملاء.

- دراسة الطاهر (2006) التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية (الأسباب و النتائج).

هدف البحث إلى معرفة مفهوم التسهيلات الائتمانية المتعثرة، و تحديد أهم الأسباب و العوامل المؤثرة فيها، و إبراز أثر كل منها و درجة التأثير في تعثر التسهيلات الائتمانية، و من ثم الوصول لمجموعة من التوصيات التي تهدف للتخفيف و الوقاية قدر الإمكان من تعثر هذه التسهيلات. و قد تم استعراض أربع مجموعات رئيسية تشكل بدورها أهم الأسباب و العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية من وجهة نظر الباحث، إذ تم بحث أثر المجموعة الأولى التي تمثل مجموعة الأسباب و العوامل المتعلقة بالبنك، وأثر المجموعة الثانية التي تمثل مجموعة الأسباب و العوامل المتعلقة بالعميل، وأثر المجموعة الثالثة التي تمثل مجموعة الأسباب و العوامل المتعلقة بالبنك المركزي، وأثر المجموعة الرابعة التي تمثل مجموعة الأسباب و العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية. وتم بهذا البحث أخذ أثر كل عامل من العوامل السابقة، و كذلك آثارها مجتمعة على تعثر التسهيلات الائتمانية، و بيان الفروق بينها في درجة التأثير على تعثر التسهيلات الائتمانية. و قد اعتمد هذا البحث على مجموعة من البيانات و المعلومات الثانوية و الأولية ذات العلاقة، سواء كان ذلك من خلال التقارير أو المقالات أو المحاضرات أو المنشورات للجهات المختصة ( بنك السودان، البنوك نفسها، اتحاد المصارف السوداني). و كذلك من خلال استبانة معدة لهذه الغاية تحتوي على خمسة وأربعين سؤالاً "متخصصاً" بعد تنقيحه و عرضه على مجموعة من المتخصصين العاملين في مجال منح التسهيلات الائتمانية. و هذه البيانات بعد تفريغها تم تحليلها باستخدام برنامج Spss في الحاسب لتحديد أثر كل عامل أو متغير من متغيرات البحث على تعثر التسهيلات الائتمانية. وقد تضمن هذا البحث مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في الحد من تفاقم مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية و التي تمثل محاولة من الباحث لوضع خطة موسعة من شأنها الوقاية أو التخفيف من مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية. و من هذه التوصيات ضرورة الاهتمام بتدريب و تأهيل

الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التمويل, وتحديد السياسات الائتمانية الواضحة و المكتوبة و كذلك ضرورة القيام بالدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية إضافة إلى أهمية قيام البنك المركزي بالرقابة و التفتيش على أعمال البنوك, و تطوير التشريعات و القوانين و التعليمات الخاصة بعمل البنوك و إنشاء أجهزة أو أفرع للاسترداد لهذه التسهيلات المتعثرة تعمل وفق آلية عمل محددة و غيرها من التوصيات.

- دراسة خليل (2007) بعنوان العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في البنوك

الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني (1985-2005).

هدفت الدراسة إلى التعريف بالعوامل المؤثرة على طلب التمويل في البنوك الإسلامية , حيث كانت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني للفترة من (1985-2005) وذلك من خلال دراسة بعض العوامل واختبارها والتي من أهمها أثر انتشار الوعي المصرفي , وأثر انتشار فروع البنك وأثر إجراءات البنك وأثر الوازع الديني لدى الأفراد ومدى أثر مناقشة البنوك التقليدية للبنك الإسلامي. وركزت الدراسة على معرفه مدى ميل البنك الإسلامي نحو الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال استعراض معدل نمو الاستثمارات .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها إن عدد فروع البنك الإسلامي الأردني يرتبط بعلاقة طردية مع حجم التمويل الممنوح من قبل البنك الإسلامي الأردني, وأن البنك الإسلامي الأردني يركز على التمويل قصير الأجل متمثلاً بالمرابحة أكثر من غيرها بالأدوات الاستثمارية والتي تعدّ طويلة الأجل مثل المشاركة والمضاربة.وأوصت الدراسة بأن تعمل البنوك الإسلامية على مراعاة جانب منافسة البنوك التقليدية لها لأن عدم اهتمامها بهذا الجانب من شأنه أن يعمل على خسارتها لربائنها لصالح البنوك التقليدية, وأن تعمل على إيجاد ميزة تنافسية لها متمثلة بجودة الخدمات المصرفية والسرعة في إنجاز المعاملات, وعلى زيادة الوعي المصرفي الإسلامي

للعلماء لأن ذلك سوف يعمل على جذب زبائن جدد إليها وزيادة حجم التمويل في البنوك الإسلامية، وأن تزيد من انتشار فروعها في المناطق الجغرافية المختلفة لتوسيع قاعدة التعامل مع البنوك الإسلامية.

- دراسة حارن (2009) دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.

تناولت هذه الدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ودراسة حالة خمسة من المصارف السودانية. تتبّع أهمية هذه الدراسة من الفائدة التي يمكن أن تجنيها المصارف السودانية نتيجة لاستفادتها من التحليل المالي فيما يتعلق بإبراز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف الموارد. تهدف الدراسة إلى تقييم أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل المصرفي. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالتحليل المالي وضعف دوره في التوصل لاتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف ولإيجاد حلول لهذه المشكلة توصل الباحث لصياغة فرضيتين هما: الاعتماد على جودة الضمانات المقدمة للموافقة على التمويل المصرفي لا تمثل العامل الحاسم في تعظيم العائد وتقليل المخاطر ونتائج التحليل المالي الشامل تؤثر بصورة مباشرة في تقويم جدوى قرار منح التمويل المصرفي. ولاختبار هاتين الفرضيتين قام الباحث بجمع معلومات أولية عن طريق استبيان تم توزيعه لعينة الدراسة وبعد تحليل تلك البيانات خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: جودة الضمانات المصاحبة لقرار منح التمويل المصرفي تمثل دوراً ثانوياً في تحديد تقويم ذلك القرار. جودة الضمانات وكفاءتها لا تكفي لتحقيق السلامة المصرفية. ونتائج التحليل المالي الشامل تعطي صورة دقيقة وموثوقة عن المشروع المراد منح التمويل له وبالتالي تمثل الأساس في تحديد قرار منح التمويل المصرفي. استخدام التحليل المالي في تقويم المشروعات يساعد على الحصول على تصنيف

ائتماني منصف للعملاء. وبناء على تلك النتائج أوصى الباحث في :أهمية وضع نموذج تحليل مالي متكامل يتم استخدامه لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل المصرف, وأهمية إنشاء وكالات وطنية تعني بتصنيف العملاء للمصارف تصنيفا ائتمانيا يتمتع بالموثوقية.

### - الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Anderson, 1981)

#### **“The Usefulness Of Accounting and Other Information Disclosed in Corporate Annual Report Institutional Investor”**

بينت هذه الدراسة المصادر التي يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمر لاتخاذ قرار استثماري يعمل على التقليل من المخاطر التي يتعرض لها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من أهم المصادر التي يعتمد عليها المستثمر للحصول على المعلومات هي القوائم المالية المدققة للعمليات, وكذلك يعتمد المستثمر على معلومات لا تحتويها القوائم المالية ومنها البيانات الإدارية وتمثل بالحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة, والبيانات عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة, والبيانات التشغيلية والمستقبلية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم احتواء التقارير المالية على العديد من بنود المعلومات الواجب توفرها في التقارير المالية التي يحتاج إليها المستثمر.

- دراسة (Houghton and Wood life, 1987)

#### **Financial Ratios : "The Predication of Corporate Success and Failure**

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف القدرة والقوة التنبؤية للنماذج التي تعتمد على النسب المالية والمبنية عليها, حيث كانت هذه النماذج مكونة من خمس نسب مالية, وقامت الدراسة على كشف عدد من النتائج التي توصلت إلى أن القدرة التنبؤية للنماذج تتوقف على مدى مصداقية البيانات

المالية المستخلصة منها النسب المالية التي تقوم بتشكيل النماذج, كما توصلت الدراسة إلى بيان مدى كفاءة مستخدم النماذج على تفسير المؤشرات المستخلصة منها, كما وبينت الدراسة أنه عندما تكون نسبة العائد على الأصول (ROA) أقل من النسب المعيارية المتعارف عليها للسوق فهذه تكون في الشركات الفاشلة, ونسب توزيع الأرباح تكون منخفضة مقارنة مع غيرها من الشركات المنافسة.

### **"An Empirical Model for Classifying and Predicting the performance of Federally Insured Savings Association"**

شملت الدراسة مائة وتسعين مؤسسة إقراض خلال فترة (1984-1988), تم تقسيم هذه المؤسسات إلى ثلاثة أقسام أو مجموعات وهي: فوق المعدل, وضمن المعدل, وتحت المعدل, تم تقسيمهم وفقاً لنسبة حقوق المساهمين إلى الالتزامات.

عدّ هذه المجموعات هي المتغير التابع للدراسة, وتم أخذ خمس عشرة نسبة مالية وعدهما المتغيرات المستقلة حيث تم تحليل هذه النسب المالية للقيام بعمل نموذج معين يعمل على تصنيف هذه المؤسسات التي تم اختيارها لعينة الدراسة ضمن إحدى المجموعات الثلاث السابقة خلال الفترة (1985-1988) .

وتوصلت هذه الدراسة إلى عمل نموذج من سبع نسب مالية تعمل على تصنيف المؤسسات عينة الدراسة إما لسنة أو لسنتين.

وبينت الدراسة أهمية استخدام النسب المالية في التنبؤ بعمل مؤسسات الإقراض وأسباب إفلاسها وخسارتها وذلك من خلال النموذج الذي تم تصميمه لهذه الغاية, حيث يعمل هذا النموذج على التنبؤ بفشل هذه المؤسسات قبل عامين.

**- دراسة (1995, Kuran) بعنوان: Islamic Economics and the Islamic Subeconomy**

تبين هذه الدراسة أسباب قيام الاقتصاد الإسلامي أي المصارف الإسلامية وبين الكاتب بأن ذلك كان نتيجة الرغبة في الدفاع عن الإسلام ولمواجهة الحضارة الغربية، وبينت مراحل تأسيس المصارف الإسلامية لتعمل بمعزل عن الفائدة وكبديل عن المصارف التقليدية حيث أثبتت العديد من المصارف ربحيتها وقدرتها على التوسع السريع، وتحدثت الدراسة عن المراجعة ومدى التشابه بينها وبين أسعار الفائدة لأن المصرف حسب رأيه لا يتحمل مخاطر شراء السلع إلا عدة ثوان ويصل إلى الاستنتاج إلى أن المراجعة تعمل كأحد أشكال الفائدة، وكذلك فإن الصناعيين الذين لديهم معدل عالي للأرباح يتجهون للمصارف التقليدية بينما المشاريع الأقل ربحاً تتجه نحو نظام المشاركة من أجل التقليل من حجم الخسائر.

**- دراسة (1995, Seref Turen.) بعنوان**

**"Performance and Risk Analysis of the Islamic: The Case of Bahrain Islamic Bank"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مواصفات الخطر والعائد للبنوك الإسلامية وكان نموذج هذه الدراسة هو بنك البحرين الإسلامي، وكان البحث يقوم على محاور رئيسية هي تحليل النسب المالية وتحليل الرصيد، وقد خرج البحث باستنتاج أن بنك البحرين الإسلامي حصل على عائد أكبر ومعامل اختلاف أصغر عند مقارنته بالبنوك الأخرى الموجودة، وتم عمل تحليل للمحفظة وكانت نتائج التحليل تبين أن سهم بنك البحرين الإسلامي هو أفضل لتحقيق التنوع في المحفظة، كما وبينت نتائج البحث النهائية أن مفهوم المشاركة في الأرباح والذي تعتمد عليه البنوك الإسلامية قادر على أن يحقق ربحية أعلى وبنسبة مخاطرة أقل من البنوك التقليدية.



- دراسة (2000, Chapra,Umar and Khan) بعنوان:

### **Regulation and Supervision Of Islamic Bank**

بينت الدراسة بأن الربا قد حرم في الإسلام وفي الأديان السماوية الأخرى، ونظراً للتطورات الكبيرة التي واكبت الصناعة البنكية الإسلامية لم يكن من الممكن إيجاد تعريف مناسب للصناعة البنكية الإسلامية، ويتنبأ الكاتب بتطورات البنوك الإسلامية في المستقبل، وأوضح الكاتب بأن خواص إعادة التنظيم الإسلامي هي كالتالي: تنقسم الخصوم في الجاني الأيسر للميزانية العمومية للبنك الإسلامي الأردني إلى نوعين: هي الودائع الاستثمارية، والمساهمين. وتشارك الودائع الاستثمارية في الربح والخسارة. ويشمل الجانب الأيمن من ميزانية البنك الإسلامي أنواع الاستثمار المختلفة مثل المرابحة والمشاركة والإجارة والسلم في جاني الموجودات. ولا تشارك ودائع الطلب في الربح والخسائر كما هي الودائع الاستثمارية الأخرى، ونعدّ هذه الودائع مضمونة. وتعدّ مشاركة في المخاطر بالنسبة للمودعين في البنوك الإسلامية محفزاً مهماً لتدقيق العميل بالبحث عن البنك الإسلامي المناسب والأكفأ الذي يحقق الأمان للودائع الاستثمارية.

### **Can Financial Ratios Detect " Fraudulent Financial Reporting" دراسة(2000, Kaminski, et al.): بعنوان "**

هدفت إلى معرفة هل بمقدور النسب المالية اكتشاف التقارير المالية المضللة؟ اعتبرت الدراسة أن التقارير المضللة هي آفة من آفات المجتمع تؤدي إلى الضرر بمستخدمي البيانات المالية المدققة عند الاعتماد على هذه التقارير من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. وأشارت الدراسة إلى أن معايير التدقيق تلزم مدقق الحسابات الخارجي بإجراء المراجعة التحليلية، وذلك من أجل الوقوف على حالة المنشأة من الناحية المالية وكذلك من أجل اكتشاف التقارير المالية المضللة.

وقد قامت الدراسة بمقارنة 79 شركة مضللة و 79 شركة أخرى تقاريرها غير مضللة وذلك ضمن الفترة الممتدة ما بين 1982-1996 وحاولت الدراسة اختيار المجموعتين من الشركات موضوع المقارنة التي تقع في نفس الظروف من ناحية عدد الشركات ومدة الدراسة، والحجم، والصناعة التي تعمل بها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه ليس بمقدور النسب المالية اكتشاف أو التنبؤ بالتقارير المالية المضللة.

- دراسة (Singh and Schmidgall, 2002) بعنوان

### **Analysis of Financial Ratios Commonly Used by Us Lodging Financial Executives'**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم النسب المالية المستجدة في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة، وكانت تتكون هذه النسب من 36 نسبة مالية مستخدمة. وقامت الدراسة بعمل استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت الاستبانة تتكون من ثلاث أجزاء رئيسية هي: الجزء الأول يهتم بالمعلومات عن المستجيب، والجزء الثاني يتضمن المعايير المستخدمة لبيان أهمية النسب المالية، والجزء الثالث يهتم بدرجة استخدام النسب المالية. حيث تم توزيع الاستبانة المصممة على المديرين الماليين للفنادق في الولايات المتحدة والمكونة من 500 مدير تم اختيار العينة بطريقة عشوائية منهم. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن نسب الربحية ونسب التشغيل تعتبر من النسب المالية التي يستخدمها المدبرون التنفيذيون في اتخاذ قراراتهم.

- دراسة (Kim Brown, 2003) بعنوان: **Islamic Banking Comparative Analysis**

بينت الدراسة بان البنوك الإسلامية قد تطورت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وأصبحت بديلا جيدا عن البنوك التقليدية، بعد استخدامها أدوات إسلامية خاصة مثل المرابحة والمشاركة

والمضاربة والسلم والإستصناع وقد استخدم الباحث تحليلاً وصفيًا حيث درس البنوك الإسلامية في كل من ماليزيا وجنوب إفريقيا والأردن والسودان واندونيسيا وقطر واليمن وإيران والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وتونس ومصر والبحرين. وهدفت الدراسة إلى قياس أداء البنوك الإسلامية في تلك البلدان، واستخدم مؤشرات لتحليل كفاءة هذه البنوك فقد احتوى القسم الأول على مقارنه كفاءة البنوك الإسلامية مع التقليدية، واستعرض القسم الثاني منهجية تحليل القائم على التحليل الوصفي، بينما تضمن القسم الثالث كفاءة البنوك الإسلامية في البنوك المذكورة.

– دراسة ( 2004, Donsyah Yudistira ) بعنوان:

### **Efficiency of Islamic Banks: an Empirical Analysis of 18 Banks**

يطرح الباحث في بحثه عدة تساؤلات:

\_ هل للبنوك الإسلامية قاعدة بيانات ثابتة وكفؤة يمكن قياسها؟

\_ هل هنالك معيار لقياس كفاءة البنوك الإسلامية من خلال البيانات المتاحة؟

\_ ما المعايير المقترحة لقياس كفاءتها؟

ويوضح الباحث كيف عانت البنوك الإسلامية من العولمة، وعليها أن تواجه التحديات والتطورات خلال هذه المرحلة، ثم يقدم الباحث اقتراحات لمواجهة هذه الحالة من خلال حجم البنك الإسلامي والاندماج.

– ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

نظرا لعدم وجود دراسات مماثلة سبق أن أجريت في الأردن ذات علاقة مباشرة بالموضوع (على حد علم الباحث)، وجد أنه من الضروري القيام بإضافة جديدة في هذا المجال ، وذلك بتقديم دراسة بعنوان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف

الإسلامية العاملة في الأردن، إذ إن الدراسات السابقة لم تقتصر على المصارف الإسلامية بدراستها، كما هي الدراسة الحالية إذ إن هذه الدراسة اقتصرت بدراستها على المصارف العاملة في الأردن والمكونة من ثلاثة مصارف وهي: بنك الأردن دبي الإسلامي ، البنك العربي الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني .

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

(1-3) تمهيد

(2-3) منهج الدراسة

(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها

(4-3) أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(5-3) المعالجة الإحصائية المستخدمة

(6-3) ثبات أداة الدراسة

**(1-3): تمهيد**

يتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المستخدم، و مجتمع الدراسة وعينتها، وأنموذج الدراسة، وأدوات الدراسة، ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وفحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

**(2-3) : منهج الدراسة**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وبما يتفق مع الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة الإجابة عنها، والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين قدرة المصارف الإسلامية على معرفة النسب المالية التي تؤثر في اتخاذ القرار التمويلي لديها.

**(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها**

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها ثلاثة مصارف إسلامية متمثلة في البنك العربي الإسلامي الدولي، البنك الإسلامي الأردني، بنك الأردن دبي الإسلامي.

- تمثل عينة الدراسة كافة الأفراد العاملين في المستويات الإدارية التنفيذية بالمصارف الإسلامية العاملة في الأردن مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (330) موظفاً. حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة والبالغ عددها (170) موظفاً حيث روعي في الاختيار العشوائي لأفراد العينة تمثيلهم بالنسبة لإعدادهم في كل مستوى من الإدارة، أي ما نسبة (52%) من المجتمع الكلي.

جدول (1) عدد الأفراد العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من المستويات الإدارية التنفيذية .

الرقم	اسم المصرف	عدد العاملين في المستويات التنفيذية
1	البنك العربي الإسلامي الدولي	110
2	البنك الإسلامي الأردني	170
3	بنك الأردن دبي الإسلامي	50
	المجموع	330

وقد تم توزيع ما مجمله (170) استبانة وتم استرجاع ما مجمله (117) استبانة بنسبة بلغت (68.82%)، إذ خضعت جميع الاستبانات المسترجعة للتحليل الإحصائي. والجدول (3)-  
 (1) يوضح أسماء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.  
 جدول (2) أسماء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

الرقم	اسم المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	النسبة المئوية
1	البنك العربي الإسلامي الدولي	65	45	38.46%
2	البنك الإسلامي الأردني	80	55	47.00%
3	بنك الأردن دبي الإسلامي	25	17	14.52%
	المجموع	170	117	100%

### (3-4) أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات :

المصادر الثانوية: للحصول على المعلومات الثانوية اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى عدة مصادر تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالي، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كاداه رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، وقد شملت الاستبانة على عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها من قبل المبحوثين، وسيتم استخدام مقياس Likert الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية. ولإغراض التحليل سيتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وقد وقعت الاستبانة في ثلاثة أجزاء هي :

(الأول) القسم الأول ويحتوي متغيرات تتعلق بالسياسات الائتمانية تحتوي على (12) سؤالاً.

(الثاني) القسم الثاني ويحتوي متغيرات تتعلق بتحليل النسب المالية وتحتوي على (13) سؤالاً.

(الثالث) القسم الثالث ويحتوي متغيرات تتعلق بدقة القرارات الائتمانية وتحتوي على (7)

أسئلة.

وتكون المقياس من (32) سؤالاً تراوح مدى الاستجابة من (1-5)

- ولاختبار مقياس استبانة الدراسة تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد

درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3)



## جدول (3) مقياس ليكرت الخماسي

4	3	2	1	صفر	الدرجة
عالية جدا	عالية	متوسطة	متدنية	معدومة	مستوى الملاءمة

## (3-5) المعالجة الإحصائية المستخدمة

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجراءاتها، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها، فقد تم فحص البيانات وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها. إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلتها.

وتلخصت الأساليب والمجالات التي تم استخدامها في الدراسة بما يلي :

- اختبار Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test وذلك لاختبار فرضيات الدراسة
- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد مع اختبار F
- المتوسطات الحسابية
- الانحرافات المعيارية وذلك من أجل معرفة الأهمية النسبية
- معامل الارتباط لبيان العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة الحالية
- الوسط الحسابي والنسب المئوية للإجابات

## (3-6) ثبات أداة الدراسة

لتحقق من ثبات متغيرات الدراسة، تم استخراج ثبات الاتساق الداخلي لكل متغير من متغيرات الدراسة التي تظهر نتائجها في الجدول (4)

جدول ( 4 ) ثبات متغيرات الدراسة حسب معادلة كرونباخ ألفا

المتغير	معامل الثبات Cronbach Alpha
النسب المالية	0.78
القرارات التمويلية	0.84
السياسات التمويلية	0.85
المتوسط	0.82

من الجدول ( 4 ) يتضح بأن معامل الثبات المتغير النسب المالية كانت 0.78، وأن متغير القرارات التمويلية بلغ معامل ثباته 0.84، وأن ثبات متغير السياسات التمويلية بلغت 0.85، وأن الدرجة الكلية للمتغيرات بلغت 0.87.

## الأهمية النسبية لفقرات الاستبيان

لغايات تحديد مستوى الأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، فقد تم تقسيم تدرج استجابات المستجيبين إلى خمسة مستويات هي:-

- جدول رقم (5) الأهمية النسبية لفقرات الاستبيان

1.8 فأقل	2.6 - 1.81	3.40-2.61	4.2 - 3.41	4.21 فأكثر
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

الفصل الرابع  
التحليل الإحصائي للبيانات  
واختبار الفرضيات

(1-4): تمهيد

(2-4): خصائص عينة الدراسة

(3-4): نتائج الإحصاء الوصفي لفرضيات الدراسة

(4-4): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

**تمهيد: (1-4)**

تم عرض متغيرات الدراسة سواء منها المستقلة والتابعة، وتوضيح كيفية قياس كل من هذه المتغيرات من خلال الاستبانة المرفقة ضمن ملحق الدراسة، للتعرف على مدى تأثير كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة عن المتغيرات التابعة. ويهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وتم استخدام جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان متغيرات الدراسة وفقاً للآتي:

**1- خصائص عينة الدراسة****2- نتائج الإحصاء الوصفي لفرضيات الدراسة****(2-4) خصائص عينة الدراسة****جدول رقم (6) : خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
65.8	77	ذكر
34.2	40	أنثى
100.0	117	المجموع

نلاحظ من الجدول (6) أن 65.8% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، وأن 34.2% من أفراد عينة الدراسة من الإناث. وهذا يعكس بأن البنوك الإسلامية تستخدم نسبة أعلى من الذكور

مقارنة في الإناث وخصوصاً، والوظائف التي تحتاج تقديم خدمات مباشرة للمراجعين والتي غالباً ما يُستخدم فيها الموظفون الذكور.

**جدول رقم (7): خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر**

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	63	53.8
من 30 - 40 سنة	38	32.5
من 41-50 سنة	15	12.8
51 سنة فأكثر	1	.9
المجموع	117	100.0

نلاحظ من الجدول (7) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر، إذ إن 53.8% من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة، وأن 32.5% من 30-40 سنة، وأن 12.8% من 41-50 سنة، وأن 0.9% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم 51 سنة فأكثر، وهذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية يغلب عليها الفئة الشابة، وذلك نظر لحداثة البنوك الإسلامية في الأردن.

**جدول رقم (8): خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	88	75.2

10.3	12	دبلوم عالٍ
14.5	17	ماجستير
100.0	117	المجموع

نلاحظ من الجدول ( 8 ) أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الأكاديمي إذ إن

75.2% من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وأن 10.3% من أفراد عينة

الدراسة يحملون درجة الدبلوم العالي، وأن 14.5% من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة

الماجستير. وهذا يشير إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وأن نسبة

قليلة تحمل درجة الماجستير والدبلوم العالي.

كما وتدل هذه النتائج على أن أفراد العينة المختارة هم من ذوي الكفاءات العلمية والعملية العالية

التي تمكنهم من اتخاذ القرارات بكفاءة عالية، وقدرتهم على إدراك ما يحيط ببيئة عملهم والقدرة

على استطلاع المتغيرات المستقبلية في مجال عملهم.

**جدول رقم (9) : خصائص عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي**

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
36.8	43	محاسبة
20.5	24	إدارة أعمال
26.5	31	علوم مالية ومصرفية
16.2	19	أخرى
100.0	117	المجموع

نلاحظ من الجدول (9) أن 36.8% من أفراد عينة الدراسة يدرسون المحاسبة، وأن 20.5% من أفراد عينة الدراسة يدرسون إدارة الأعمال، وأن 26.5% من أفراد عينة الدراسة يدرسون العلوم المالية والمصرفية، وأن 16.2% من أفراد عينة الدراسة يدرسون تخصصات أخرى. كما ويظهر من خلال هذه النتائج أن جميع أفراد العينة يحملون تخصصات علمية تقع في مجال عملهم، وهذا ما يؤكد أن إدارة الموارد البشرية حريصة على استقطاب التخصصات المطلوبة لأداء الوظائف بكفاءة عالية.

جدول رقم (10) : خصائص عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخدمة في الوظيفة

الحالية

النسبة المئوية	التكرار	عدد السنوات الخدمة في الوظيفة الحالية
48.7	57	5 سنوات فأقل
31.6	37	من 6- 10 سنوات
9.4	11	من 11-15 سنة
10.3	12	أكثر من 15 سنة
100.0	117	المجموع

نلاحظ من الجدول (10) أن 48.7% من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم 5

سنوات فأقل وأن 31.6% من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم 6-10 سنوات، وأن

9.4% من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم 11-15 سنة، وأن 10.3% من أفراد عينة

الدراسة عدد سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة. وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة خبرتهم أقل من 10 سنوات، وذلك لحدثة تجربة البنوك الأردنية في الأردن.

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية للانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة (السياسة الائتمانية)

الترتيب	درجة الأهمية	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السياسة الائتمانية	رقم
1	مرتفع جدا	0.001	22.39	.71	4.59	يطلب من العميل تزويد المصرف بسجلات مالية حول تعاملاته مع مؤسسات أخرى قبل اتخاذ القرار الائتماني.	3
2	مرتفع جدا	0.001	23.62	0.58	4.37	يدرس موظف الائتمان توفر عائد متوقع يثبت قدرته على السداد قبل اتخاذ القرار الائتماني.	4
3	مرتفع جدا	0.001	23.05	0.59	4.36	يقدم العميل آلة وثائق تشير إلى مقدرته على إدارته وممارسات نشاطاته وأعماله، قبل اتخاذ القرار الائتماني.	5
4	مرتفع جدا	0.001	4.36	0.59	4.36	يدرس مركز العميل السوقي قبل	6



						اتخاذ القرار الائتماني.	
5	مرتفع جدا	0.001	4.33	0.55	4.35	يقوم موظف الائتمان بتحليل بيانات الشركة المالية عند تعاملها مع بنوك أخرى للتعرف على قدرة الشركة السداد وتدعيم القرار الائتماني.	12
6	مرتفع جدا	0.001	4.20	0.74	4.31	يطلب من العميل المتقدم للقروض إثبات تنوع أنشطته وإعماله ليسهم ذلك في دقة القرار الائتماني.	9
7	مرتفع جدا	0.001	4.10	0.61	4.21	هناك حدود دنيا من الفترات الزمنية الواجب تحليلها لضمان قدرة التحليل للتنبؤ في قرارات دقيقة.	11
8	مرتفع	0.001	4.09	0.63	4.20	يقوم موظف الائتمان بتحليل مؤشرات توليد الأرباح لضمان دقة القرار الائتماني.	10
9	مرتفع	0.001	3.85	0.72	4.16	تلعب بيانات حجم المبيعات للعميل دورا في دقة اتخاذ	7

						القرار الائتماني	
10	مرتفع	0.001	3.70	0.73	4.09	السياسات الائتمانية في المصارف تلزم الموظفين على إجراء التحليل المالي.	2
11	مرتفع	0.001	3.10	0.81	4.03	تعدّ بيانات وحجم المنافسة من المتغيرات الرئيسية في اتخاذ القرار الائتماني	8
12	مرتفع	0.001	2.99	0.92	3.85	سياسات الانفتاح في المصارف في منح التسهيلات تعني عن إجراء التحليل المالي لقوائم العملاء	1
	مرتفع جدا	0.001	22.50	.42480	4.23	المتوسط العام	

يلاحظ من الجدول أن (11) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 3.8462 - 4.5932 وإن

أعلى متوسط للفقرة " يطلب من العميل تزويد المصرف بسجلات مالية حول تعاملاته مع

مؤسسات أخرى قبل اتخاذ القرار الائتماني". بمتوسط حسابي (4.5932)، وإن أدنى متوسط

للفقرة " سياسات الانفتاح في المصارف في منح التسهيلات تعني عن إجراء التحليل المالي لقوائم

العملاء". بمتوسط حسابي (3.8462%)، وأن المتوسط العام لجميع الفقرات بلغ (4.23)

بانحراف معياري (0.42)، وهذا يشير إلى أن السياسة الائتمانية في البنوك الأردنية الإسلامية

كانت ضمن المستوى (مرتفع جدا). كما نلاحظ أن جميع قيم الإحصائي (ت) كانت دالة عن

مستوى 0.05 فأقل كما أن قيمة الإحصائي (ت) للمتوسط العام كانت 22.50 وهذا يشير إلى

ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المرتبطة في (السياسة الائتمانية)

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

لفقرات الاستبانة (تحليل النسب المالية)

الترتيب	درجة الاهمية	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تحليل النسب المالية	الرقم
1	مرتفع جدا	0.001	21.20	0.66	4.34	تستخرج مجموع التزامات العميل كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.	13
2	مرتفع جدا	0.001	20.12	0.64	4.24	يقوم مسؤولو منح الائتمان بمقارنة النسب المالية المستخدمة مع معايير التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	14
3	مرتفع	0.001	19.25	0.71	4.19	يقوم موظف الائتمان بتحليل العائد على القيمة القرض المنوي اقتراضه لتحقيق من قدرة السداد، وزيادة دقة القرار الائتماني.	25
4	مرتفع	0.001	19.2	0.74	4.16	يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية للعميل لتحقيق من قدرته على السداد قبل اتخاذ القرار الائتماني.	22
5	مرتفع	0.001	19.05	0.66	4.14	يقوم مسؤولو منح الائتمان بمقارنة النسب المالية المستخدمة مع معايير التحليل الائتماني عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	15

6	مرتفع	0.001	19.04	0.67	4.13	يقوم موظف الائتمان بتحليل نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون، لتحقيق من قدرة الشركة على سداد القرض وتجنب التعثر.	23
7	مرتفع	0.001	18.85	0.87	4.09	يزيد مستوى الدقة في القرارات الائتمانية عندما تزيد فقرة التحليل المالي للعميل.	21
	مرتفع	0.001	18.80	0.71	4.08	يقوم موظف الائتمان بتحليل نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات لتحديد قدرة طالب القرض على السداد.	24
8	مرتفع	0.001	18.75	0.65	4.07	يقوم مسؤولو منح الائتمان باستخدام نسب معينة دون الأخرى حيث تبين أن نسب التحليل المالي يتم استخدامها معاً لما تعطيه كل نسبة من معلومات مهمة في اتخاذ قرار منح الائتمان.	16
9	مرتفع	0.001	18.20	0.85	4.03	يستخدم موظف الائتمان نسبة معدل دوران الذمم المدينة عند اتخاذ القرار الائتماني.	20
10	مرتفع	0.001	17.52	0.91	4.01	يتم الاعتماد على نسبة التداول أكثر نسب السيولة عند اتخاذ القرار الائتماني.	17
11	مرتفع	0.001	16.25	0.81	3.89	يتم الاعتماد على هامش صافي الربح أكثر نسب الربحية عند اتخاذ القرار الائتماني.	18
12	مرتفع	0.001	16.10	1.01	3.81	يعتمد موظف منح الائتمان على نسبة حقوق	19

						المساهمين إلى إجمالي الديون بشكل أكثر من نسب المديونية عند اتخاذ القرار الائتماني.
	مرتفع	0.001	19.05	.45419	4.1373	المتوسط العام

يلاحظ من الجدول أن (12) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 3.8051 - 4.3390

وإن أعلى متوسط للفقرة " تستخرج مجموع التزامات العميل كأساس لاتخاذ القرار الائتماني." بمتوسط حسابي (4.3390)، وإن أدنى متوسط للفقرة " يعتمد موظف منح الائتمان على نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الديون بشكل أكثر من نسب المديونية عند اتخاذ القرار الائتماني." بمتوسط حسابي (3.8051)، وأن المتوسط العام لجميع الفقرات بلغ (4.13) بانحراف معياري (0.45)، وهذا يشير إلى أن النسب المالية في البنوك الأردنية الإسلامية كانت ضمن المستوى (المرتفع).

كما نلاحظ أن جميع قيم الإحصائي (ت) كانت دالة عن مستوى 0.05 فأقل كما أن قيمة الإحصائي (ت) للمتوسط العام كانت 19.50 وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المرتبطة في (تحليل النسب المالية)

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

لفقرات الاستبانة (القرارات الائتمانية)

الترتيب	درجة الأهمية	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القرارات الائتمانية	الرقم
1	مرتفع	0.001	19.20	0.727	4.136	هناك دراسات دورية لسياسات الاقتراض في المصارف للتعرف على مستوى دقة القرارات الائتمانية.	26
2	مرتفع	0.001	19.10	0.728	4.093	تتصف القرارات الائتمانية التي تتخذ في المصارف بالدقة.	27
3	مرتفع	0.001	18.75	0.716	4.093	هناك إجراءات دورية لمراجعة دقة القرارات الائتمانية التي تتخذ بالمصرف.	28
4	مرتفع	0.001	17.55	0.796	4.043	يعمل المصرف من خلال فريق من المختصين لدراسة الدقة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	30
5	مرتفع	0.001	16.52	0.905	3.966	تعدل تعلمات الإقراض في المصارف تبعا للتقارير المرتبطة في ظروف القروض المتعثرة.	31
6	مرتفع	0.001	16.41	1.001	3.915	أن المخاطر في سياسات الإقراض في المصارف محدودة ومسيطر عليها.	32
7	مرتفع	0.001	16.20	0.905	3.864	نسب القروض المتعثرة في المصارف قليلة.	29
	مرتفع	0.001	18.50	.44359	4.0802	المتوسط العام	

يلاحظ من الجدول أن (13) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 3.8644 - 4.1356 وأن أعلى متوسط للفقرة " هناك دراسات دورية لسياسات الاقتراض في المصارف للتعرف على مستوى دقة القرارات الائتمانية." بمتوسط حسابي (4.1356)، وأن أدنى متوسط للفقرة " نسب القروض المتعثرة في المصارف قليلة." بمتوسط حسابي (3.8644)، وأن المتوسط العام لجميع الفقرات بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.44)، وهذا يشير إلى أن القرارات الائتمانية في البنوك الأردنية الإسلامية كانت ضمن المستوى (مرتفع). كما نلاحظ أن جميع قيم الإحصائي (ت) كانت دالة عن مستوى 0.05 فأقل كما أن قيمة الإحصائي (ت) للمتوسط العام كانت 19.50 وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المرتبطة في (تحليل النسب المالية)

#### (3-4) نتائج الإحصاء الوصفي لفرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وعناصرها تم صياغة الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى :** لا تتخذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية بطريقة علمية وتحتاج إلى تحديث وتطوير.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة التي تظهر نتائجه في الجدول (14)

نتائج تحليل اختبار (T) لعينة واحدة

**جدول رقم (14) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد**

**عينة الدراسة على اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية بطريقة علمية**

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T)	الدالة	النتيجة

رفض الفرض الصفري	0.00	26.45	0.44	4.08
---------------------	------	-------	------	------

من الجدول (14) يتضح بأن قيمة الإحصائي (T) كانت 26.45 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض الذي ينص على " تتخذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية بطريقة صحيحة علمية، ولا تحتاج إلى تطوير وتحديث.  
الفرضية الثانية : لا تؤثر النسب المالية تستخدمها المصارف الإسلامية خلال الفترة 2008-2010 على كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية.

للإجابة عن هذا الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار للتعرف على تأثير النسب المالية على كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار لتأثير النسب المالية على اتخاذ القرارات التمويلية.

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	F	الدالة
0.27	0.07	0.27	8.80	0.00
$Y = 0.38X + 12.20$				

من الجدول (15) يتضح بأن معامل الارتباط بين لتأثير النسب المالية على اتخاذ القرارات التمويلية، بلغت 0.27 وان قيمة F كانت 8.80 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا تؤثر النسب المالية تستخدمها المصارف الإسلامية خلال الفترة 2008-2010 على كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية

الفرضية الثالثة : إن عدد القرارات التمويلية التي حققت نجاحا 100% قليلة، ونسبتها المئوية إلى إجمالي قرارات التمويل خلال السنوات 2008-2010 متدنية.



للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة التي تظهر نتائجه في الجدول)

(16)

نتائج تحليل اختبار (T) لعينة واحدة

جدول رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد

عينة الدراسة على القرارات التمويلية الناجحة ونسبتها المئوية من إجمالي القرارات

النتيجة	الدلالة	(T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض الفرض الصفري	0.00	27.20	0.45	4.14

من الجدول (16) يتضح بأن قيمة الإحصائي (T) كانت 27.20 وهي دالة عند مستوى 0.05

فاقل، لذا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض الذي ينص على " إن عدد القرارات التمويلية

التي حققت نجاحا 100% قليلة، ونسبتها المئوية إلى إجمالي قرارات التمويل خلال السنوات

2010-2008 متدنية.

**الفرضية الرابعة:** تؤثر السياسات التمويلية التي تطبقها المصارف الإسلامية سلبا على عملية

اتخاذ القرارات التمويلية في كل أو جزء من حالات السوق (ازدهار، عادي، كساد).

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار لتحديد تأثير السياسات التمويلية على عملية

اتخاذ القرارات التمويلية.

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار لتأثير السياسات التمويلية على عملية اتخاذ القرارات التمويلية.

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	F	الدالة
0.82	0.68	0.82	246.58	0.00
$Y = 1.98X + 0.85$				

نلاحظ الجدول (17) يتضح بأن معامل الارتباط بين تأثير النسب المالية على اتخاذ القرارات التمويلية، بلغت 0.82 وأن قيمة F كانت 246.58 وهي دالة عند مستوى 0.05 فاق، لذا تؤثر السياسات التمويلية التي تطبقها المصارف الإسلامية سلباً على عملية اتخاذ القرارات التمويلية في كل أو جزء من حالات السوق (ازدهار، عادي، كساد).

**الفرضية الخامسة:** تتحمل المصارف الإسلامية كلفة عالية جداً نتيجة للقرارات التمويلية الفاشلة والتي تنعكس في حجم الديون المعدومة المرتفع، وغيرها من الكلف غير المباشرة الأخرى. للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (T) لعينة واحدة التي تظهر نتائجها في الجدول (18) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لتحديد حجم تأثير القرارات التمويلية الفاشلة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة التي تظهر نتائجها في الجدول جدول رقم (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على تحمل المصارف الإسلامية الكلفة العالية نتيجة للقرارات الفاشلة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T)	الدالة	النتيجة
4.04	0.80	14.12	0.00	رفض الفرض

الصفري				
--------	--	--	--	--

من الجدول (18) يتضح بأن قيمة الإحصائي (T) كانت 14.12 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض الذي ينص على " تتحمل المصارف الإسلامية كلفة عالية جدا نتيجة للقرارات التمويلية الفاشلة التي تتعكس في حجم الديون المعدومة المرتفع، وغيرها من الكلف غير المباشرة الأخرى.

#### (4-4): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي ملخص بنتائج اختبار فرضيات الدراسة.

#### جدول رقم (19): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتيجة الاختبار	نوع الاختبار	الفرضية
رفض الفرض الصفري	T test	لا تتخذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية بطريقة علمية وتحتاج إلى تحديث وتطوير.
قبول العدمية	تحليل الانحدار	لم تؤثر النسب المالية التي استخدمتها المصارف الإسلامية خلال الفترة 2008-2010 على كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية.
رفض الفرض الصفري	T test	إن عدد القرارات التمويلية التي حققت نجاحا 100% قليلة، ونسبتها المئوية إلى إجمالي قرارات التمويل خلال السنوات 2008-2010 متدنية.
رفض الفرض الصفري	T test	إن عدد القرارات التمويلية غير الناجحة كبير، ونسبتها إلى العدد الإجمالي خلال السنوات 2008-2010

		مرتفعه.
رفض الفرض الصفري	تحليل الانحدار	تؤثر السياسات التمويلية التي تطبقها المصارف الإسلامية سلبا على عملية اتخاذ القرارات التمويلية في كل أو جزء من حالات السوق (ازدهار, عادي , كساد).
رفض الفرض الصفري	T test	تتحمل المصارف الإسلامية كلفة عالية جدا نتيجة للقرارات التمويلية الفاشلة التي تنعكس في حجم الديون المعدومة المرتفع, وغيرها من الكلف غير المباشرة الأخرى

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

(1-5) تمهيد

(2-5) النتائج

(3-5) التوصيات

### (1-5) تمهيد :

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، " مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن " ودراسة النسب المالية التي يمكن أن تساعدني في اتخاذ القرار التمويلي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، كما ويتضمن هذا الفصل أيضاً أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في ضوء نتائج الدراسة.

### (2-5) النتائج

بناءً لما تم استعراضه في هذه الدراسة في الإطار النظري والتحليل الإحصائي وما تمت مناقشته خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تتخذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية بطريقة صحيحة وأن إجراءاتها قديمة وتحتاج إلى تطوير وتحديث.

2- خلال الفترة (2008-2010) أثرت النسب المالية التي استخدمتها المصارف الإسلامية على اتخاذ القرارات التمويلية لديها، وقد جاءت نتائج الدراسة متفقه إلى حد ما مع نتائج دراسة طاشمان (2004) تجاه البنوك وشركات التأمين إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن مسؤولي التمويل يستخدمون النسب المالية بدرجة كبيرة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

3- قامت المصارف الإسلامية خلال الفترة (2008-2010) باتخاذ عدد من القرارات التمويلية حيث كانت القرارات التمويلية التي حققت نجاحاً 100% قليلة وبنسبة متدنية مقارنة مع إجمالي عدد القرارات .

4- تم اتخاذ قرارات تمويلية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال الفترة (2008-2010) حيث كانت القرارات التمويلية غير الناجحة كبيرة وأن نسبة هذه

القرارات إلى إجمالي القرارات مرتفعه خلال تلك الفترة.

5- يوجد لدى المصارف الإسلامية سياسات تمويلية يتم تطبيقها في حالات اتخاذ القرارات التمويلية في جميع حالات السوق، إذ إن هذه السياسات تؤثر عند تطبيقها على عملية اتخاذ القرارات التمويلية.

6- تتحمل المصارف الإسلامية كلفة عالية جداً نتيجة للقرارات التمويلية الفاشلة التي تنعكس في حجم الديون المعدومة المرتفعة وغيرها من الكلف غير المباشرة الأخرى.

### (3-5) التوصيات:

من خلال النظر في نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث يوصي

بما يلي:

1- على المصارف الإسلامية ضرورة إجراء بعض التعديلات على سياسات منح التمويلات والإجراءات المتبعة من خلال تحديثها وتطويرها.

2- التركيز على النسب المالية ذات العلاقة بالقرار الائتماني مثل نسب السيولة ونسب النشاط وغيرها من النسب التي من شأنها ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

3- على المصارف الإسلامية القيام بدراسة طلب التمويل المقدم من العميل من جميع النواحي وذلك كون المصارف الإسلامية تتحمل كلفاً عالية نتيجة لاتخاذ القرارات التمويلية الفاشلة لديها.

- 4- ضرورة الاهتمام من قبل المصارف الإسلامية بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة لديها وبالأخص العاملة في مجال منح التمويلات.
- 5- على المصارف الإسلامية الطلب من العملاء الذين يرغبون بتقديم طلبات تمويل لديهم تقديم معلومات مالية كاملة تسهم وتساعد في اتخاذ قرار منح التمويل.
- 6- زيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية وذلك من خلال زيادة قدرة موظفي منح التمويل على إجراء التحليل بالنسب المالية بشكل جيد.
- 7- عمل ورشات ودورات للموظفين المعنيين بمنح التمويلات في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
- 8- عمل مجموعه من الدراسات التي تهدف إلى بناء تدريجي في المستويات التنفيذية في المصارف الإسلامية وانتهاء بالإدارة العليا، إذ تراعي هذه الدراسات تحقيق التنسيق والتكامل الداخلي بين وظائف المصرف.
- 9- على المصارف الإسلامية إيجاد سياسات تمويلية واضحة وثابتة إلى حد ما من شأنها المساعدة والتقليل من عدد القرارات التمويلية الفاشلة لديها.



## قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً : كتب

1. إبراهيم، هندي منير(2000). شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية, مصر: دار النهضة العربية.
2. بنك دبي الإسلامي (1988). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مطبوعات بنك دبي الإسلامي. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. الحمزاوي، محمد كمال خليل(1997). اقتصاديات الائتمان المصرفي، مصر، منشأة المعارف.
4. الخلايلة، محمود عبد الحليم (2004). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط3، عمان: مكتبة الجامعة الأردنية.
5. خلف، فليح حسن (2006). البنوك الإسلامية. عمان: جدارا للكتاب العالمي.
6. الراوي، خالد وهيب (2000). التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ط1، عمان: دار المسيرة.
7. الزبيدي، حمزة محمود(2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

8. الزبيدي، حمزة(2001). أساسيات الإدارة المالية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
9. السعود، محمود(1991). المذهبية الإسلامية، مصر: دار المعارف.
10. الشنطي، واخرون (2010).مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، عمان: دار البداية.
11. طه، طارق(2000). إدارة البنوك ونظم المعلومات المعرفية، الإسكندرية، مصر.
12. عبادة، إبراهيم عبد الحليم (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، عمان، دار النفائس، ص 30.
13. عريقات، حربي محمد وسعيد، جمعه عقل(2010). إدارة المصارف الإسلامية، ط1. عمان: دار وائل للنشر.
14. عطية، جمال الدين (1987). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، قطر. مكتبة قطر للنشر.
15. عقل، مفلح(2009). مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

16. لاشين، فتحي (1999). الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، مصر: دار التوزيع والنشر مصرية.

17. مشهور، نعمت عبد اللطيف (1996). النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي

18. مطر، محمد (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

19. مطر، محمد (2006). التحليل المالي والائتماني، ط1، عمان: دار وائل للنشر.

20. المغربي، كامل محمد (1988)، الإدارة، مبادئ- مفاهيم وظائف، السعودية، الرياض، مطابع لنا ص 208 .

21. الهذلي، الشيخ أبو القاسم نجم الدين (1992). شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، بيروت: دار الزهراء.

22. هويدي، فهمي (1987). التدين المنقوص، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

## ثانيا: الرسائل الجامعية

23. الحراحشة ، عادل (1999). "تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني : دراسة تحليلية مقارنة 1985-1997"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت ، المفرق ، الأردن.
24. الداود، احمد عبد الفتاح (2002). "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات"، رسالة ماجستير ، جامعه اليرموك ، اربد، الأردن.
25. السروجي، عنان فتحي (2004). "دراسة مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه اليرموك، اربد، الأردن.
26. سعيد، بنان محمد (2006). "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة ( 1992-2003)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت، المفرق، الأردن.
27. سواقد، عصام عيسى اعقيل(2009). "العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الإفراض في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعه آل البيت، المفرق، الأردن.

28. شاهين، على عبدالله(2006). "دراسة أدوات التحليل المالي في ترشيد

السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك"، دراسة ميدانية عن

البنوك العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

29. الشيخ خليل، غدير احمد (2006). "العوامل المؤثرة على طلب التمويل

ومنحه في البنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني (1985-

2005)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت، الأردن.

30. طاشمان، ديانا فوزي (2004). "مدى استخدام النسب المالية في عملية

اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية"،

رسالة ماجستير، جامعه اليرموك، الأردن.

31. الطاهات، عبدالرحمن محمد(2003). "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم

المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن - من وجهة نظر مدققي

الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت، المفرق، الأردن.

32. عطية ، هيثم عزمي (1999). "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر

المصارف"، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن"، رسالة ماجستير ،

الجامعة الأردنية-عمان.

33. العمري، احمد يحيى (2000). "استخدام النسب المالية للتنبؤ في مجال

الصناعات الفندقية بالأردن"، رسالة ماجستير، جامعه آل البيت، المفرق، الأردن.

34. مختار، احمد صلاح الدين (2006). "استخدام النسب المالية في تقويم أداء المصارف"، دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الإسلامي للفترة (2000-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان.

35. هادي، معاوية مصطفى محمد (2006). "مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية (حالة بنك التضامن الإسلامي)"، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان.

#### رابعاً: دوريات ومجلات علمية

36. الجهماني، عمر (2001). "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني"، الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 1.

37. جربوع، يوسف محمود، مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مجلة تنمية الرافدين 69 (24) 2002م.

38. الحسني، صادق محمد حسين، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤتمراً للبحوث والتطوير، السلسلة أ/العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد العاشر، العدد السادس، 995م.

39. الرفاعي، فادي محمد (2004). *المصارف الإسلامية، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.*

40. الزحيلي، محمد (1966). *المصارف الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير، مصر: مكتبة الانجلو مصرية.*

41. زيود، واخرون(2006). "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي"، *مجلة جامعه تشرين للدراسات والبحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4.*

42. الشواربي، محمد عبد الحميد، وآخرون (2005). *بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان.*

43. مطر، محمد (2001). "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات في الأردن"، *مجلة البصائر، مجلد5، العدد1.*

44. منشورات البنك الإسلامي للتنمية

45. منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني.

#### المراجع الأجنبية:

1- Allen, R.(2000), *Performance*, California stale Polytechnic University, (The Dryden Press- Harcourt College Publishers).

2- Anderson,Kay,(1986)" The Usefulness Of Accounting and Other Information Disclosed in Corporate Annual Report Institutional Investor"  
*Accounting and Business Research*.vol.7.no3.pp 222-225.

3- Brown ,Kim (2003), Islamic banking comparative analysis, Arab Bank Review.VOI5,NO2,pp43-50.HoughtonA. kand wood life

R.D,1987"Financial Ratios :the Predication of Corporate success and failure"*Journal of Business Finance and Accounting*,vol.14(4) winter 1987,p531 .

4- Chapra,Umar and Khan, Tariqnllah(2000), " Regulation and Supervision of Islamic Bank" ,Islamic Development Bbank, *Islamic Research and Training Institue*,Jeddah,Sudia Arabia.

5- Cheng, C. S. A., Liu, C. S., and Schaefer, T. F., Accounting accruals and the incremental information content of earnings and cash flows from operations, *Advances in Accounting*, Vol. 15, No.1, 1997, pp. 101-123.

6- Dickerson, B., campest, B.and Brigham, E(1995). Introduction to financial Management, oregon state University, (the Dryden press).

7- Donsyah yudistira,(2004) Efficiency in Islamic Banking, an Empirical Analaysis of Eighteen Banks, *Islamic Economic Studies*, vol. 12 no. 1.

8- Harrington, R.D.(1993), Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment, Business One IRWIN, Fourth edition.



- 9- Houghton A.kand wood life R.D,(1987)"Financial Ratios :the Predication of Corporate Success and Failure'*Journal of business finance and Accounting*,vol.14(4) winter,p531 .
- 10- Kaminski, W. and Guan. (2000). Can Financial Ratios Detect Fraudulent Financial Reporting. *Managerial Auditing Journal*, vol.19, No.1
- 11- Kuran ,Timur,(1995),Islamics and Economics and Islamics subeconomy , *Journal of Economic perspectives*,VOI1,No4,pp155-173.
- 12- Mcleay , Stuart , and Trigueiros , Duarte,(2002) “Proportionate Growth and the Theoretical Foundations of Financial Ratios” ABACUS.
- 13- Osteryoung, S.J., Newman. L.D. and Davies g.L.(1997), Small Firm Finance, Harocourt Brace.
- 14- Ragab , Aiman ,(2003) “Linear Versus Non Linear Relationship of Financing Ratios and Stock Return: An Empirical Evidence from Egyptian Firms” , A Research Submitted to the International Conference Financial Development in Arab Contries, Abu Dhabi, UAE.
- 15- Ross, Westfield and Jaffe,(1999) Corporate Finance, Mc Graw- Hill, Fifth Edition.
- 16- Seref Turen,1995 "Performance and Risk Analysis of the Islamic:the case of Bahrain Islamic bank. *Journal of king Adulavia University,Islamic economic* ,vol7.pp 3-15.

17- Singh,A.J.and Schmidgall,Raymond.(2002)" Analysis of Financial Ratios Commonly Used by Us Lodging Financial Executives" *Journal of Leisure Property*.vol.2.no3pp 201-213 ..

18- Sinkey, j.(1998), Commercial Bank Financial Management: In the Financial – Services Industry, the University of Georgia, Athens, (prentice Hall),.

19- Stephen P. Robbins & Timothy A. Judge. Organizational Behavior. 14th Edition, 2010. Prentice Hall.

20- Weisele,James Allen,(1991):"An Empirical Model for Classifying and Predicting the performance of Federally Insured Savings Association"Dissertation Abstract International,vol.52no.4,p 1423.

21- Weston, j., Besley, S. and Brigham, E.(1996), Esentials of managerial Finance University of California los Angeles (The Dryden Press).



## الخصائص الديمغرافية

## (1) الجنس:

- أنثى  ذكر

## (2) العمر:

- من 30 - 40 سنة  أقل من 30 سنة

- 51 سنة فأكثر  من 41 - 50 سنة

## (3) المؤهل العلمي:

- دبلوم عال  بكالوريوس

- دكتوراه  ماجستير

## (4) التخصص العلمي:

- إدارة أعمال  محاسبة

- أخرى  علوم مالية ومصرفية

## (5) عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية:

- من 6 - 10 سنوات  5 سنوات فأقل

- أكثر 15 سنة  من 11 - 15 سنة

بدائل الإجابة					الرقم	الفقرة
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا		
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)		
<b>أولاً: السياسات الائتمانية</b>						
					1.	سياسات الانفتاح في المصارف في منح التسهيلات تعني عن إجراء التحليل المالي لقوائم العملاء
					2.	السياسات الائتمانية في المصارف تلزم الموظفين على إجراء التحليل المالي.
					3.	يطلب من العميل تزويد المصرف بسجلات مالية حول تعاملاته مع مؤسسات أخرى قبل اتخاذ القرار الائتماني.
					4.	يدرس موظف الائتمان توفر عائد متوقع يثبت قدرته على السداد قبل اتخاذ القرار الائتماني.
					5.	يقدم العميل أدلة ووثائق تشير إلى مقدرته على إدارته وممارسات

					نشاطاته وأعماله، قبل اتخاذ القرار الائتماني
					6. يدرس مركز العميل السوقي قبل اتخاذ القرار الائتماني.
					7. تلعب بيانات حجم المبيعات للعميل دورا في دقة اتخاذ القرار الائتماني.
					8. تعدّ بيانات وحجم المنافسة من المتغيرات الرئيسية في اتخاذ القرار الائتماني
					9. يطلب من العميل المتقدم للتمويل إثبات تنوع أنشطته وأعماله ليسهم ذلك في دقة القرار الائتماني.
					10. يقوم موظف الائتمان بتحليل مؤشرات توليد الأرباح لضمان دقة القرار الائتماني.
					11. هناك حدود دنيا من الفترات الزمنية الواجب تحليلها لضمان قدرة التحليل للتنبؤ في قرارات دقيقة.
					12. يقوم موظف الائتمان بتحليل بيانات

					الشركة المالية عند تعاملها مع مصارف أخرى للتعرف على قدرة الشركة السداد وتدعيم القرار الائتماني.
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	ثانيا: تحليل النسب المالية
					13. تستخرج مجموع التزامات العميل كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.
					14. يقوم مسؤولو منح الائتمان بمقارنة النسب المالية المستخدمة مع معايير التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان
					15. يقوم مسؤولو منح الائتمان بمقارنة النسب المالية المستخدمة مع معايير التحليل الائتماني عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
					16. يقوم مسؤولو منح الائتمان باستخدام نسب معينة دون الأخرى حيث تبين أن نسب التحليل المالي يتم استخدامها معا لما تعطيه كل نسبة من معلومات

					مهمة في اتخاذ قرار منح الائتمان
					17. يتم الاعتماد على نسبة التداول أكثر نسب السيولة عند اتخاذ القرار الائتماني.
					18. يتم الاعتماد على هامش صافي الربح أكثر نسب الربحية عند اتخاذ القرار الائتماني.
					19. يعتمد موظف منح الائتمان على نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الديون بشكل أكثر من نسب المديونية عند اتخاذ القرار الائتماني.
					20. يستخدم موظف الائتمان نسبة معدل دوران الذمم المدينة عند اتخاذ القرار الائتماني.
					21. يزيد مستوى الدقة في القرارات الائتمانية عندما تزيد فترة التحليل المالي للعميل.



					22. يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية للعميل لتحقق من قدرته على السداد قبل اتخاذ القرار الائتماني.
					23. يقوم موظف الائتمان بتحليل نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد أرباح الديون، لتحقق من قدرة الشركة على سداد التمويل وتجنب التعثر.
					24. يقوم موظف الائتمان بتحليل نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات لتحديد قدرة طالب التمويل على السداد.
					25. يقوم موظف الائتمان بتحليل العائد على القيمة للتمويل المنوي تمويله لتحقق من قدرة السداد، وزيادة دقة القرار الائتماني.
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	ثالثا: دقة القرارات الائتمانية
					26. هناك دراسات دورية لسياسات التمويل في المصارف للتعرف على مستوى دقة القرارات الائتمانية

					27. تتصف القرارات الائتمانية التي تتخذ في المصارف بالدقة
					28. هناك إجراءات دورية لمراجعة دقة القرارات الائتمانية التي تتخذ بالمصرف.
					29. نسب التمويلات المتعثرة في المصارف قليلة
					30. يعمل المصرف من خلال فريق من المختصين لدراسة الدقة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
					31. تعدل تعليمات التمويلات في المصارف تبعا للتقارير المرتبطة في ظروف التمويلات المتعثرة.
					32. أرى أن المخاطرة في سياسات التمويلات في المصارف محدودة ومسيطر عليها.

## ملحق رقم (2)

## قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	أسم الدكتور	مكان العمل
1.	د. رياض المحايدة	جامعة مؤتة
2.	د. محمد الدحيات	جامعة مؤتة
3.	د.مضر عبد الرحيم	جامعة الشرق الأوسط
4.	د.مدحت الطراونة	جامعة مؤتة
5.	د.أمين البشابشة	جامعة مؤتة